الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــة محمد الصديق بن يحيى- جيجـــــل-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

العنوان:

أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن – ولاية جيجل-

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبين:
بوقدوم رضا
قنون أحمد

إشـــــــراف الأستاذة:
سرحان سامية

لجنة المناقشة

الأستاذ: عيمر عبد الحفيظ	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذة: سرحان سامية	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذة: فداوي أمينة	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية:2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

" اللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا "

أولا نحمد الله حمدا كثيرا وله الشكر الجزيل على

توفيقه لنا في إتمام هذا العمل الذي نتمنى أن ينال رضا الجميع

ونتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة

" سرحان سامية "

التي لم تبخل علينا بالتوصيات والنصائح ونتمنى لها مشوار مهني حافل بالنجاح

كما نشكر لجنة المناقشة وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل

و لو بكلمة طيبة

جازاهم الله خيرا.

أحمد رضا

إهداء

إلى من قال فيهما الرحمان" وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

إلى منبع الحب ونور حياتي...

" **أمي الحبيبة** " أطال الله في عمرها

إلى رمز الوفاء وسندي في الحياة ...

" **أبي الغالي** " أطال الله في عمره

إلى إخوتي وأخواتي...

إلى جميع الأصدقاء

إلى جميع الأهل والأحباب...

إلى كل من عرفني من قريب أو من بعيد

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي هذا

رضـــــــــا

إهداء

اللهم إن أصبت فبفضلك وإن أخطأت فمني ومن الشيطان أما بعد:

أهدي تحياتي وثمرة جهدي هذا :

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة...إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى الدرع الواقي والكنز الباقي إلى من جعل العلم منبع اشتياقي إلى مرشد درب حياتي أبي العزيز الغالي أطال الله في عمره

إلى الصدر الحنون إلى من تعجز الكلمات عن وصفها مهما قلت لن أوفيها حقها إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أعز الناس إلي أمي أطال الله في عمرها

إلى سندي في الحياة أخي عبد الوهاب ولأخواتي سارة ويسرى حفظهما الله، إلى الكتكوت الصغير رائد حفظه الله ورعاه، إلى كل أخوالي وأعمامي

إلى الأخ الذي لم تلده أمي إلى من تحلى بالإخاء وتميز بالوفاء والعطاء إلى ينبوع الصدق الصافي إلى من سعدت برفقته صديقي محمد

إلى رفيقي وصديقي العزيز من قاسمني الجهد على إنجاح هذا العمل الأخ رضا وإلى كل أفراد عائلته

إلى كل الأصدقاء والزملاء إلى كل الأحباب الذين لم يكتبهم قلمي ولن ينساهم قلمي

أحـــــــــمد

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	
كلمة شكر	
إهداء	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ- ز
الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات	
تمهيد	09
1.1. ماهية حوكمة الشركات	10
1.1.1.مفهوم وتطور حوكمة الشركات	10
2.1.1 أهمية وأهداف حوكمة الشركات	14
3.1.1. محددات وركائز حوكمة الشركات	16
2.1. قواعد حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها	18
1.2.1. قواعد حوكمة الشركات	18
2.2.1. أهمية وأهداف قواعد حوكمة الشركات	22
3.2.1. الاطراف المعنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات	24
3.1. نظام وتجارب حوكمة الشركات	25
1.3.1. نظام حوكمة الشركات	25
2.3.1 تجارب بعض الدول في تطبيق حوكمة الشركات	26
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات	
تمهيد	32
1.2. الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي	33
1.1.2 مفهوم الإفصاح المحاسبي	33
2.1.2. مقومات وقواعد الإفصاح المحاسبي	34
3.1.2. أنواع وأساليب الإفصاح المحاسبي	36
4.1.2. العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي	39

2.2. جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة بها	39
1.2.2. مفهوم المعلومات المحاسبية	40
2.2.2. مفهوم وخصائص جودة المعلومات المحاسبية	41
3.2.2.معايير جودة التقارير المالية	44
4.2.2. العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية	45
3.2. العلاقة المتداخلة بين قواعد حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وانعكاساتها	46
1.3.2. علاقة قواعد حوكمة الشركات بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	46
2.3.2. انعكاسات قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	47
خلاصة	49
الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن ولاية جيجل	
تمهيد	51
1.3. تقديم المؤسسة المينائية جن جن	52
1.1.3. نشأة مؤسسة ميناء جن جن	52
2.1.3. تعريف مؤسسة ميناء جن جن	52
3.1.3. أهمية وأهداف مؤسسة ميناء جن جن	52
4.1.3. الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء جن جن	53
5.1.3. دراسة الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية	55
2.3. الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	58
1.2.3. منهجية الدراسة	58
2.2.3 .مجتمع وعينة الدراسة	58
3.2.3. استبانة الدراسة (أداة الدراسة)	59
3.3. صدق وثبات استبانة الدراسة والخصائص والمعالجات الإحصائية	60
1.3.3. صدق وثبات الاستبانة	60
2.3.3. خصائص وسمات عينة الدراسة	65
3.3.3. المعالجة الإحصائية	71
4.3.3. نتائج الدراسة الميدانية	71
خلاصة	84

خاتمة	89
قائمة المراجع	91
الملاحق	
الملخص	

قائمة الجداول والأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
3-1	مجتمع وعينة الدراسة	58
3-2	محاور الاستبانة وعدد فقراتها	59
3-3	مقياس الاجابة على الفقرات	59
3-4	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	60
3-5	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات	61
3-6	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: توفر مقومات الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.	62
3-7	الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: توفر مقومات الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	63
3-8	معامل الارتباط بين معدل كل محور مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	64
3-9	معامل الثبات الفا كرونباخ	65
3-10	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	65
3-11	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	66
3-12	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	67
3-13	توزيع عينة الدراسة حسب متغير ميدان المؤهل	68
3-14	توزيع عينة الدراسة حسب متغيير الوظيفة الحالية	69
3-15	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	70
3-16	تحليل فقرات المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	72
3-17	تحليل فقرات المحور الثاني: توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة	74
3-18	تحليل فقرات المحور الثالث: توفر مقومات الافصاح و الشفافية لجميع أصحاب المصالح	76
3-19	تحليل فقرات المحور الرابع: توفر مقومات الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	79

20-3	اختبار فرضية المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة.	81
21-3	نتائج اختبار فرضية المحور الثاني: توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة	82
22-3	نتائج اختبار فرضية المحور الثالث: توفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	82
23-3	النتائج فرضية المحور الرابع: تفر مقومات الافصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية	83

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أهمية حوكمة الشركات	15
2-1	أهداف حوكمة الشركات	16
3-1	ركائز حوكمة الشركات	17
4-1	مبادئ حوكمة الشركات	22
5-1	الأطراف المعنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات	25
6-1	نظام حوكمة الشركات	26
1-2	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	42
1-3	الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية	54
2-3	الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة	55
3-3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	65
4-3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	67
5-3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	67
6-3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الميدان المؤهل العلمي	68
7-3	توزيع عينة الدراسة حسب متغيير الوظيفة الحالية	69
8-3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	70

مقـــدمـــــة

يعتبر موضوع حوكمة الشركات من أهم المواضيع الحديثة في المجال المالي والمحاسبي، والذي يحظى باهتمام كبير وواسع من قبل الباحثين الأكاديميين وكذا الممارسين وكافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية على حد سواء.

وتعد حوكمة الشركات إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وأصبحت تشكل عنصرا هاما لتعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي، خصوصا في ظل العولمة وانفتاح اقتصاديات الدول على بعضها البعض حيث يشهد عالم المال والأعمال منذ فترة جملة من التحولات والتغيرات التي مست اقتصاديات العديد من الدول خاصة المتقدمة منها، وذلك بعد تعدد وتوالي الأزمات والفضائح المالية التي هزت كبرى الشركات عبر العالم مثل :الانهيارات المالية التي حدثت في دول شرق آسيا عام1997 ، وأزمة شركة ERNON لتسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام2001 ، وكذلك أزمة شركة Worldcom الأمريكية للاتصالات عام2002 ، وأزمة الرهون العقارية عام 2008 ويعود سبب هذه الانهيارات والأزمات إلى الفساد المالي والمحاسبي نظرا لافتقار إدارة تلك الشركات لأخلاقيات الأعمال، إضافة إلى نقص الشفافية وعدم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، والتي أعدت بطريقة لم تظهر حقيقة الأوضاع المالية للمؤسسات الاقتصادية.

وقد نتج عن هذه الأزمات فقدان الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها، وكذلك فقدان الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة لعدم دقة ومصداقية البيانات والمعلومات المحاسبية المقدمة من قبلهم، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عنصر يميزها وهو جودتها.

وكنتيجة لكل هذه التطورات زاد الاهتمام بوضع قواعد ومبادئ لإدارة الشركات من أجل إعادة الثقة للمتعاملين والمستثمرين في أسواق الأوراق المالية، وحماية كل الأطراف ذات العلاقة بالشركة من التلاعب المالي والمحاسبي والفساد الإداري وكذلك تعزيز جودة ومصداقية المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية المعلنة في الأسواق المالية من قبل الشركات والتي يحتاج إليها المستثمرون.

❖ **إشكالية:**

يمكن لحوكمة الشركات أن تؤثر على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وهذا من خلال الالتزام بتطبيق القواعد التي أرستها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

وفي هذا الصدد يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للمؤسسة الميناائية جن جن جيجل؟

وحتى يتسنى لنا الإلمام والإحاطة بكل جوانب الموضوع وللإجابة عن التساؤل الرئيسي يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن لحوكمة الشركات توفير إطار محكم وفعال يساهم في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسة محل الدراسة؟
- ما مدى تأثير تطبيق قاعدة دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة؟
- ما مدى تأثير تطبيق قاعدة الإفصاح والشفافية على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة؟
- هل يوجد إفصاح محاسبي وجودة تقارير مالية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة؟

❖ **الفرضيات:**

- توفر إطار محكم وفعال لحوكمة الشركات يساهم في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسة محل الدراسة؛
- توجد علاقة تأثير بين توفر مقومات تدعيم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة؛
- توجد علاقة تأثير لمقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة؛
- يوجد إفصاح محاسبي وجودة تقارير مالية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

❖ **أهداف الدراسة:**

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي واختبار الفرضيات المتبناة وذلك من خلال:

- التعرف على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات؛
- التعرف على طبيعة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؛
- إبراز انعكاسات تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؛
- التعرف على واقع تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسة المينائية جن–جن ومدى التزامها بقواعدها.

❖ **أهمية الدراسة:**

- تساهم هذه الدراسة في إبراز الدور المهم والملائم لتشجيع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، كأحد أبعاد التنمية المستدامة والمتمثل في البعد السياسي الذي من متطلباته توفير الثقة والشفافية في الإفصاح المحاسبي لكل من المستثمرين وأصحاب المصالح؛
- توضيح أهمية حوكمة الشركات كنظام هيكلي وبرنامج إجرائي للإحكام الرقابة على أداء الشركات وتعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

- الميول الشخصي والاهتمام بالبحث في موضوع حوكمة الشركات؛
- الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية وفتح المجال للبحث فيه أكثر من قبل الطلبة؛
- المكانة التي أصبحت تتميز بها مواضيع الحوكمة في ظل انتشار الفساد المالي والإداري وانهيار العديد من الشركات.

❖ **الإطار الزماني والمكاني للدراسة:**

تمت الدراسة في الفترة الممتدة من شهر فيفري إلى غاية شهر ماي على مستوى المؤسسة المينائية جن جن بولاية جيجل.

❖ **المنهج المتبع:**

تحقيقا لأهداف البحث السابقة ووصولا لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية فإننا سنتبع ونعتمد على المناهج العلمية التالية:

- **المنهج الاستقرائي:** وذلك بدراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.

– **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك لوصف وتحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات ويتم ذلك من خلال أسلوبين:

الأول: الدراسة النظرية للأبحاث والكتابات السابقة في هذا المجال وذلك بغرض تحليلها والاستفادة منها في صياغة الجوانب الفكرية للموضوع.

الثاني: الدراسة التطبيقية والتي تتضمن تصميم الاستبيان وتوزيعه على موظفي وإطارات مصلحة المحاسبة والمالية في المؤسسة المينائية جن–جن جيجل، للاستفادة من خبراتهم ومعلوماتهم في الإجابة على مشكلة الدراسة والاعتماد على البرنامج الإحصائي spss في تحليل ودراسة نتائج الاستبيان.

❖ **الدراسات السابقة:**

- دراسة ماجد اسماعيل أبو حمام، 2009 " أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية " دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ".

قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الاسلامية غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارية، قسم المحاسبة والتمويل.

تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث تم التطرق إلى مفهوم الحوكمة وبيان أهميتها وأهدافها وقواعدها ومدى تأثير كل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بتلك القواعد، ومن ثم توضيح جوانب العلاقة المتداخلة بينهما، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصا لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده 150 فرد من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في شركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية العاملة في فلسطين، ومن ثم استخدام برنامج التحليل الاحصائي spss وذلك لتحليل البيانات واختبار الفرضيات وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، وقد أوضح البحث ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال انتشار تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذين.

وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة تعميق المفاهيم والالتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة، وضرورة قيام لجنة متخصصة مشكلة لهذا الغرض لمتابعة تطبيقات مبادئ وقواعد الحوكمة والضوابط المرتبطة بها، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس ذلك الأمر، والالتزام بقواعدها ومبادئها في المجتمع المالي.

- مداخلة لملتقى حول " حوكمة الشركات المالية للحد من الفساد المالي والإداري " كلية العلوم الاقتصادية بجامعة محمد خيضر ببسكرة ماي 2012 بعنوان: " تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجود التقارير المالية "، دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية، حالة ولاية بسكرة، من إعداد الأستاذين: بن عيسى عمار وعمر سامي.

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية، ومن أجل تحقيق ذلك قام الباحث باختيار عينة عددها 90 مفردة من مجتمع الدراسة، والمتمثل في شركات المساهمة بولاية بسكرة، وزعت عليهم استبانة وتم التحقق من صدقها وثباتها حيث شلمت على 20 فقرة موزعة على من ثلاثة محاور وهي: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة، توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة، توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح، وتم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي ومعالجتها حيث استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل الارتباط بيرسون باستخدام البرنامج الاحصائيspss، وإشارات نتائج الدراسة إلى:

- ✓ وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة؛
- ✓ توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب مماسة قواعد الحوكمة؛
- ✓ توفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.

- دراسة رياض زلاسي: " إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية "

دراسة حالة شركة أليناس للتأمينات الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى عرض الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والاستفادة منها في تطور جودة المعلومات المحاسبية، والتعرف على انعكاسات جودة التقارير المالية والتي يتم تطبيقها في ظل حوكمة الشركات على جميع الأطراف الطالبة لهاته المعلومات والتعرف على واقع الحوكمة في الشركة محل الدراسة وقد توصل الباحث إلى:

- تكمن أهمية حوكمة الشركات في زيادة مصداقية ورفع الثقة في مخرجات النظام المحاسبي خاصة في ظل تبني الجزائر لنظام محاسبي مالي يهدف إلى رفع جودة وشفافية المعلومات المحاسبية والمالية وتطور الافصاح المحاسبي من أجل حماية المستمرين والمقرضين.
- تساهم حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال آلياتها وأهمها المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ومجلس الإدارة، بحيث أن التكامل ين هذه الآليات يؤدي إلى خلق ثقة في المعلومات المحاسبية وتدعيم مصداقيتها.

- دراسة قرواني أسامة: " أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي " دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية لولايتي ورقلة وغرداية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2014-2015.

تحاول هذه الدراسة إبراز إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي وكيفية والاستفادة منها في حل العديد من المشاكل التي تواجهها الشركات بشكل عام، وبشكل خاص المشاكل المالية وأهمها فقدان الثقة والمصداقية في المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية وهذا من خلال استخدام آليات الحوكمة والتي من أهمها المراجعة الداخلية، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة الخارجية، بحيث تتعدد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات ومنها تحقيق الرقابة المحاسبية، تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، وتزايد دور المراجعة الداخلية والخارجية وضرورة وجود لجان المراجعة وتحقيق الافصاح والشفافية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المالية ومستوى جودتها ومدى أهمية الإفصاح، بحيث أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة وهذا بدوره ما ينعكس على مستوى جودة المعلومات المحاسبية والافصاح المحاسبي.

- دراسة أمينة بوحاريش وبسمة بن عمر " دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومة المحاسبية " دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية، جيجل. مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحي جبجل 2014 " حيث تعد حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات ذات الجودة العالية، وذلك من خلال التنظيم الاداري والمهني المتكامل الذي يشمل على وجود مجلس إدارة فعال ولجنة مراجعة، وكل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، حيث تحقق هذه الآليات الشفافية في إعداد القوائم المالية وبالتالي توفير

الموثوقية في المعلومات المحاسبة المنتجة والموزعة، كما يلعب الإفصاح المحاسبي والشفافية دورا كبيرا في الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، إذ أن الابلاغ عن المعلومات ذات الأهمية القصوى بالنسبة لمستخدميها يحدث تأثيرا إيجابي على الأسواق المالية وبالتالي على أداء الشركات وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات ومستوى جودة المعلومة المحاسبية حيث أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة وهو بدوره ينعكس على مستوى جودة المعلومة المحاسبية.

❖ **هيكل الدراسة:**

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

حيث سنتناول في الفصل الأول الإطار النظري لحوكمة الشركات وذلك من خلال استعراض ماهيتها، قواعدها والأطراف المعنية بتطبيقها وأخيرا نظام وتجارب بعض الدول في حوكمة الشركات.

أما الفصل الثاني فسنتطرق من خلاله إلى الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات وذلك من خلال إبراز الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي ثم توضيح جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة بها، وأخيرا توضيح العلاقة المتداخلة بين قواعد حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي.

أما الفصل الثالث فيتمثل في الجانب التطبيقي لموضوع البحث حيث سنتناول في هذا الفصل تقديم المؤسسة الميناائية جن جن كما سنتناول الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية ثم صدق وثبات استبانة الدراسة والخصائص والمعالجات الإحصائية، وأخيرا تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

❖ **صعوبات الدراسة:**

يمكن إبراز أهم الصعوبات التي واجهتنا فيما يلي:

- صعوبة التنسيق بين الجانب النظري والجانب التطبيقي لهذا البحث؛
- صعوبة القيام بجمع البيانات من الميدان عن طريق الاستبيان؛
- صعوبة إيجاد المستجوبين المتمكنين من الموضوع.

الفصل الأول:

الإطار النظري لحوكمة الشركات

تمهيد:

لقد أدت الأزمات والانهيارات المالية والمحاسبية التي تعرض لها عدد من كبريات الشركات العالمية وعانى منها الاقتصاد العالمي في أواخر القرن الماضي إلى تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات حيث أصبح هذا الموضوع من المواضيع الهامة التي تفرض نفسها على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية والحكومات، كما يحظى باهتمام الباحثين والمفكرين والمساهمين وأصحاب المصالح وذلك نظرا لما يحتويه مفهوم حوكمة الشركات من مبادئ وقواعد تعمل على ضمان السير الحسن للأعمال في الشركات والمؤسسات بالشكل الصحيح دون أي تحايل أو تلاعب، كما أن تطبيق هذه القواعد يعد وسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة ودليل على وجود سياسات عادلة وشفافة لحماية المستثمرين ومؤشرا على وجود إجراءات للحد من الفساد المالي والمحاسبي وبالتالي زيادة جاذبية الاقتصاد للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وللإلمام بهذا الموضوع أكثر ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- ✓ **ماهية حوكمة الشركات.**
- ✓ **قواعد حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها.**
- ✓ **نظام وتجارب حوكمة الشركات.**

1.1. ماهية حوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لتحسين عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات لضمان تحقيق الشركة لأهدافها بالشكل الجيد والحفاظ على جميع الأطراف.

وسيتم التطرق في هذا العنصر إلى مفهوم وأهمية حوكمة الشركات وكذلك محدداتها.

1.1.1. مفهوم وتطور حوكمة الشركات

نظرا للأحداث التي شهدها العالم من فضائح وأزمات مست كبريات الشركات في العالم أدت إلى اهتمام الحكومات والمنظمات الحكومية بمفهوم حوكمة الشركات حيث أصبح موضوع شائع الاستخدام خاصة في المراحل الأخيرة من هذا العقد، وفيما يلي سوف نوضح نشأة وتطور وتعريف حوكمة الشركات

1.1.1.1. نشأة وتطور حوكمة الشركات

نشأ مفهوم حوكمة الشركات بعد ظهور نظرية الوكالة وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في الشركات. ففي عام 1976 قام كل من (Jonson and Meckling) بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة، أما في عام 1987 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية المعروفة باسم لجنة تريذوي والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز مهمة المراجعة الخارجية أمام مجلس إدارة الشركة، وفي عام 1999 أصدرت كل من بورصة نيويورك والرابطة الوطنية لتجار الأوراق المالية تقريرهما المعروف باسم Blue Ribbon Report والذي اهتم بفاعلية الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة بالشركات[1].

كما قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضع مبادئ حوكمة الشركات لسنة 1999 وأصبح لحوكمة الشركات اهتمام كبير خاصة بعد الأزمات المالية وإفلاس العديد من الشركات وحدوث فضائح مالية لكبريات الشركات الأمريكية في نهاية 2001، وفي سنة 2004 أصدرت منظمة التعاون

[1] محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص 13،14.

الاقتصادي والتنمية قائمة جديدة لمعايير حوكمة الشركات مضيفة مؤشر تأمين الأسس لإطار حوكمة فعالة للشركات، أما في الآونة الأخيرة فقد تعاظمت بشكل كبير أهمية حوكمة الشركات لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والقانونية والرفاهية الاجتماعية للاقتصاديات والمجتمعات.[1]

2.1.1.1. مفهوم حوكمة الشركات

لقد عرف مصطلح حوكمة الشركات من قبل المنظمات الدولية، الإقليمية والمحلية وكافة الاقتصاديين وكان من بين هذه التعاريف التعريف اللغوي والاصطلاحي وفيما يلي سنوضح ذلك:

❖ **تعريف الحوكمة لغويا:**

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثا في قاموس اللغة العربية فهو لفظ مستمد من الحكومة وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تحمل الكلمة من معنى.

وعليه فهناك جوانب أساسية لمفهوم الحوكمة وهي:[2]

- الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.
- الحكم: ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
- الاحتكام: ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.
- التحاكم: طلبا للعدالة خاصة من انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

❖ **تعريف الحوكمة اصطلاحا:**

لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين على المستوى العالمي والإقليمي لمصطلح حوكمة الشركات ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية الاقتصادية، المالية والاجتماعية للشركات وفيما يلي سنقدم بعض التعاريف لحوكمة الشركات نذكر منها:

---

[1] حسنى عريض، رقية شويعل، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة جيجل، الجزائر، 2016، ص 04.

[2] أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، 2005، ص 04.

- التعريف المقدم من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي عرفت حوكمة الشركات: "بأنها مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة."[1].
- تعريف مؤسسة التمويل الدولية التي عرفت حوكمة الشركات بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"[2].
- التعريف المقدم في تقرير Cadbury عام 1992 حيث عرف حوكمة الشركات بأنها: "نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب"[3].
- التعريف المقدم من طرف (cobonoroneux) بأنها: "مجموعة من الميكانيزمات التي تهدف إلى تحديد السلطات والتأثير على قرارات المديرين"[4].
- عرفت أيضا بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصراحة"[5].
- عرفت أيضا بأنها: "نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها"[6].
- التعريف المقدم من طرف البنك الدولي حيث عرف حوكمة الشركات على أنها: "الحكم الراشد مرادف السير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة

[1] العياشي زرزار، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 07- 08 ديسمبر 2010، ص 03.

[2] أحلام معيزي، زهرة بني عامر، تقييم أداء الشركات من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن، 17-18 أفريل 2013، ص 48.

[3] طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (القطاع العام والخاص ومصارف)، طبعة 2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 11.

[4] أمينة بوحاريش، بسمة بن عمر، دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة جيجل، الجزائر، 2015، ص 06.

[5] طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص 03.

[6] محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، مصر، الدار الجامعية، 2008، ص 15.

والموجهة للدول والشركات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية من الأعلى إلى الأسفل"[1].

- كما عرفت أيضا بأنها: "وضع النظام الأمثل الذي يتم من خلاله استغلال موارد الشركات وحسن توجيهها ومراقبتها، من أجل تحقيق أهداف الشركة والوفاء بمعايير الإفصاح والشفافية"[2].
- تعرف حوكمة الشركات بأنها العمليات التي تتم من خلالها الاجراءات التي تتخذ من قبل أصحاب المصالح لتوفير الإشراف على إدارة المخاطر من خلال مراقبة مخاطر الشركة والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر مما يؤدي إلى المساهمة في تحقيق أهداف الشركة وحفظ ممتلكاتها.[3]
- تعرف حوكمة الشركات على أنها ذلك النظام الذي يتم من خلاله تسيير ورقابة الشركة وتعتني بإعطاء الوسائل اللازمة التي تسمح بإيجاد التوازن المنطقي للسلطة تفاديا لكل الانحرافات الشخصية وتقوم على ثلاثة ركائز وهي مجلس الإدارة، التدقيق وإدارة أعمال الشركة.[4]

وانطلاقا من التعاريف السابقة تظهر المعاني الأساسية بمفهوم حوكمة الشركات وهي:[5]

- مجموعة الأنظمة والقواعد الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.
- تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.
- وجوب أن تدار الشركة لفائدة أصحاب المصالح.
- مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين، يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.

❖ خصائص حوكمة الشركات

إن من الخصائص التي يجب توفرها في حوكمة الشركات ما يلي:[6]

---

[1] عيسى صغير، حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2015، ص 05.

[2] محمد إبراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، القاهرة، ص 17.

[3] Hermanssom, danar, and retterenberg, internal audit and erganisational governance,the institute of internal auditors,research foundation , 2003 ,p :27.

[4] Jaque renard, théorie et pratique de l'audite interne,(paris , Edition d'organisation, 6 eme edition, 2007),p :439.

[5] حسنى عريض، رقية شويعل، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[6] عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 6-7 ماي 2012، ص 08.

- الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوطات غير لازمة للعمل.
- المساءلة: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.
- العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة.

2.1.1. أهمية وأهداف حوكمة الشركات

1.2.1.1. أهمية حوكمة الشركات

يمكن أن تبرز أهمية حوكمة الشركات فيما يلي:[1]

- تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة؛
- مساعدة الشركات على جذب الاستثمارات وزيادة قدرتها التنافسية؛
- ضمان وفاء الشركة بالتزاماتها، وضمان تحقيق أهدافها بشكل قانوني واقتصادي؛
- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده والقضاء عليه نهائيا؛
- ضمان تحقيق النزاهة والحياد والاستقامة لكافة العاملين في الشركة؛
- توفير معلومات عادلة وشفافة لكافة الأطراف ذات العلاقات المرتبطة بالشركة.

[1] براق محمد، قمان عمر، دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات المالية كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي، 2012، ص ص 2،3.

ويمكن توضيح أهمية حوكمة الشركات في الشكل التالي:

شكل رقم (1-1): أهمية حوكمة الشركات

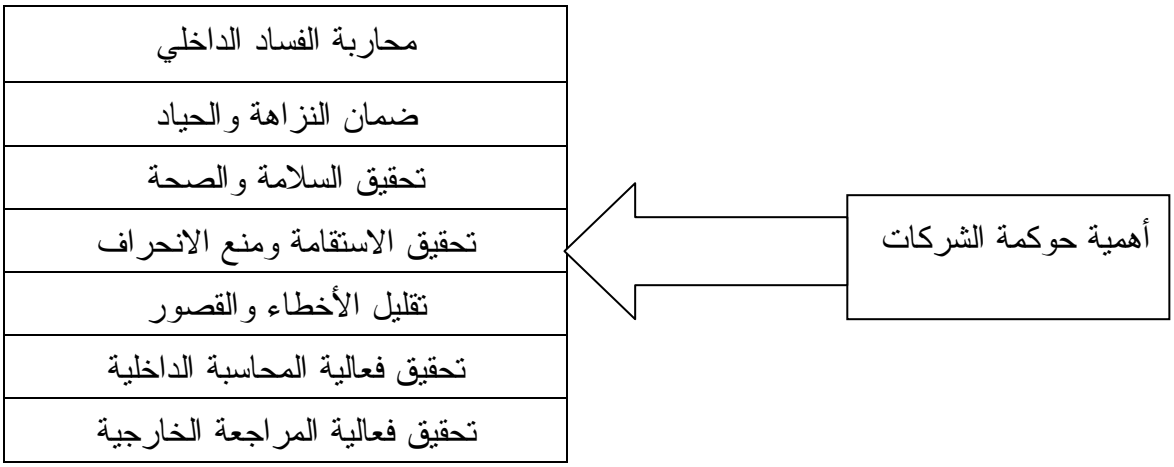

المصدر: محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2005، ص 58.

2.2.1.1. أهداف حوكمة الشركات

تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:[1]

- محاربة الفساد بكل صوره سواء كان ماليا أو محاسبيا سياسيا.
- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال.
- تحقيق الاستقرار والمصداقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي و الدولي.
- تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل وهذا يؤدي إلى خلق المنتجات وتخفيض التكاليف الإنتاجية وزيادة القابلية التسويقية للسلع والخدمات التي تتعامل فيها الشركة حتى تتمكن من الصمود أمام المنافسة القوية للمنتجات الأجنبية.
- زيادة الثقة في الاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار من ناحية وتشجيع نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية من ناحية أخرى.
- تحسين خاصية مصداقية البيانات والمعلومات وتحقيق سهولة فهمها.
- تحسين عملية صنع القرار في الشركات بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية وإمكانية محاسبتهم من خلال الجمعيات العامة.
- تحسين درجة الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات والمعلومات.

[1] عيسى صغير، حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص ص 8، 9.

- إدخال اختبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع القرار.

ويمكن توضيح أهداف حوكمة الشركات في الشكل التالي:

شكل رقم (1-2): أهداف حوكمة الشركات

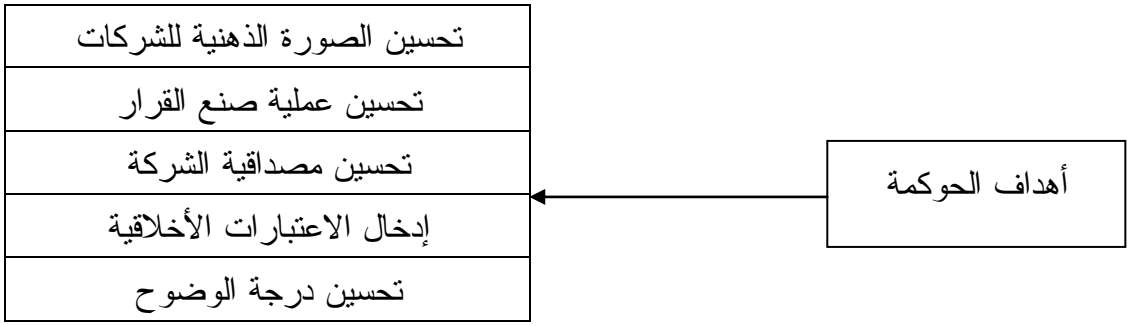

المصدر: محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص 58.

3.1.1. محددات وركائز حوكمة الشركات

إن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يتوقف على وجود مجموعة من المحددات داخلية وأخرى خارجية أما ركائزه فتتمثل في ثلاثة نقاط أساسية وفي هذا العنصر سوف نوضح ذلك.

1.3.1.1. محددات حوكمة الشركات

هناك مجموعتين من المحددات سيتم توضيحها فيما يلي:[1]

❖ **المحددات الخارجية:** وهي تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة وتتمثل فيما يلي:

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل قوانين: السوق المالي والشركات، وتنظيم المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية، والإفلاس.
- كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات.
- درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج.
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات بالإضافة إلى الجمعيات المهنية
- التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة، وترجع أهمية المحددات الخارجية كون وجودها يضمن تنفيذ القواعد والقوانين التي تضمن حسن إدارة الشركة والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي للشركة والعائد الخاص لها.

[1] عمر شريقي ، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص 4.

❖ **المحددات الداخلية:** وهي تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الأطراف الثلاثة الرئيسية وهي: الجمعية العامة، مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين.

وترجع أهمية المحددات الداخلية إلى كون وجودها يقلل من التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

2.3.1.1. ركائز حوكمة الشركات

تتمثل ركائز حوكمة الشركات في ثلاث نقاط أساسية وهي: السلوك الأخلاقي، والرقابة والمساءلة، وإدارة المخاطر، وهي تكتسي أهمية كبيرة نظرا لما تقدمه من دعم لحوكمة الشركات، حيث أن السلوك الأخلاقي يتم من خلال ضمان الالتزام السلوكي. كما أن الرقابة والمساءلة يتم تفعيلها من خلال عدة أطراف رقابية داخلية وخارجية. أما إدارة المخاطر فتقوم على الكشف عن الخطر وتوصيل ذلك للمساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب.

ومن خلال الشكل التالي سنقدم شرح موسع لركائز حوكمة الشركات:

الشكل رقم(1-3):ركائز حوكمة الشركات

المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، شركات قطاع عام وخاص، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، القاهرة، 2007، ص 49.

2.1. قواعد حوكمة الشركات والأطراف المعينة بتطبيقها

تعتبر قواعد حوكمة الشركات الأساس الذي تسند إليه الدول والشركات عند تطبيقها للحوكمة حيث سنتطرق في هذا العنصر إلى قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) إضافة إلى التطرق إلى أهمية وأهداف قواعد حوكمة الشركات

1.2.1. قواعد حوكمة الشركات

تعتبر القواعد والمبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999 والتي تم صياغتها عام 2004 هي الأكثر قبولا واهتماما مقارنة مع تلك القواعد التي قامت العديد من المنظمات المهنية بوضعها لحوكمة الشركات، و"يقصد بقواعد حوكمة الشركات تلك المبادئ والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل توازن وحماية بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها"[1].

وسنتطرق إلى قواعد حكومة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فيما يلي:[2]

1.2.1. 1.وجود إطار فعال لحوكمة الشركات

يجب على إطار حوكمة الشركات أن يشجع الشفافية وكفاءة الأسواق المالية، وأن يكون متوافقا مع القوانين ويحدد بوضوح توزيع المهام والمسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنفيذية ويندرج تحت هذا المبدأ البنود التالية:

1- تطوير هيكل إطار الحوكمة من أجل أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي، وعلى نزاهة الأسواق، وعلى الحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية.

2- يجب أن تتوافق المتطلبات الثانوية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق تشريعي ما مع القانون، وأن تكون ذات شفافية وقابلية للتنفيذ.

3- يجب أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق تشريعي ما محدد بشكل واضح.

4- يجب أن تكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المسؤولة عن تنفيذ القانون وتنفيذ السلطة المقدرة على النزاهة والموارد لأداء مهامها بشكل جيد وصحيح وبأسلوب يتمتع بالشفافية وأن تصدر قراراتها في الوقت المناسب.

---

[1] أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامع، الاسكندرية،2012، ص139.

[2] رامي حسن الغزالي، دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص ص 32، 33.

1.2.1. 2.حماية حقوق المساهمين

يجب أن يوفر إطار حوكمة الشركات لحماية المساهمين وأن يسهل ممارسة حقوقهم والتي تتضمن ما يلي:

- ✓ المبادئ الأساسية أي:
- ضمان أساليب تسجيل الملكية؛
- نقل أو تحويل الأسهم؛
- الحصول على المعلومات المادية ذات الصلة بالشركة وفي الوقت المناسب؛
- المشاركة في التصويت؛
- انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة؛
- الحصول على نصيب من أرباح الشركة.
- ✓ الحصول على المعلومات التي تخص القرارات الجوهرية في الشركة مثل تعديل نظام إصدار أسهم إضافية؛
- ✓ المشاركة الفعالة في التصويت وإعلام المساهمين بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة بما فيها التصويت؛
- ✓ الإفصاح عن الهياكل الرأسمالية التي تمكن بعض المساهمين من الحصول على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكيتهم من الأسهم؛
- ✓ حرص الأسواق المالية على التأكد من عمل الشركات بشفافية وكفاءة؛
- ✓ تسهيل ممارسة المساهمين لحقوقهم وكذلك المستثمرين المؤسسين.

1.2.1. 3.المعاملة المتساوية للمساهمين

يجب على إطار حوكمة الشركات أن يضمن المساواة في معاملة كافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، كما يجب أن يحصل كل المساهمين على تعويضات كافية وفعالة في حالة انتهاك حقوقهم وتعرضها للمخاطر وذلك من خلال مراعاة ما يلي:[1]

- ✓ معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة والطبقة بالتساوي وذلك من خلال:

[1] طلحة أحمد، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، نقود مالية وبنوك، جامعة الأغواط، الجزائر، 2012، ص 26.

- توفير حقوق التصويت بالتساوي للمساهمين وأي تغيرات في حقوق التصويت يجب أن تكون خاضعة لموافقة طبقة المساهمين التي تتأثر سلبا بنتيجة التغير؛
- حماية حقوق مساهمي الأقلية من الممارسات الاستغلالية للمساهمين المسيطرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مع توفير وسائل وآليات تعويضية فعالة.

✓ حظر الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية حيث يمنع التداول بين الداخليين في الشركة والتداول الشخصي الصوري؛

✓ يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات والأمور التي لديهم فيها مصلحة مادية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى ويكون لها تأثير على الشركة.

1.2.1. 4.دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة. ويندرج تحت هذا البند العناصر التالية:[1]

✓ يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون؛

✓ حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم؛

✓ يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء؛

✓ حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية الحوكمة بالشركة يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

1.2.1. 5.الإفصاح والشفافية

تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات في الفهم السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي والأدائي وحقوق الملكية والرقابة على الشركة، مما يمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، حيث يساعد الإفصاح

[1] عدنان بن حيدر ين درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، 2007، ص ص 31، 32.

والشفافية على اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق المساهمين مما يؤدي إلى زيادة الثقة بينهم وبين مجلس الإدارة، وعلى العكس من ذلك فإن ضعف الإفصاح المحاسبي والشفافية يؤدي إلى غياب نزاهة السوق وإلى ممارسة سلوك غير أخلاقي مما يزيد من التكلفة ويؤثر على الأرباح. كذلك وجوب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية فقط حيث يجب أن تشمل على النتائج المالية والتشغيلية وأهدافها وملكية الأسهم وحقوق التصويت، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الآخرين ومدى استقلالهم عن مجلس إدارة الشركة، ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة والمخاطرة المتوقعة وهياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه. ومما سبق يتبين وجوب التزام الشركات المدرجة في السوق المالي بتوفير إفصاحات طوعية بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية أو الإلزامية التي تعزز من قواعد الحوكمة، وذلك على أساس أن الإطار العام للإفصاح الإلزامي يوفر غالبا الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح ، لكن أصحاب المصالح دائما يتطلعون للحصول على المزيد من المعلومات التي تتعلق بالتوقعات والتقديرات المستقبلية[1].

1.2.1. 6.مسؤوليات مجلس الإدارة

للوقوف على مدى مسؤوليات مجلس الإدارة فإن قواعد الحوكمة تتطلب وضع مجموعة من الإرشادات لتطبيق بما تنطوي عليه هذه المسؤوليات من مهام وهي:[2]

- على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الواجبة بما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين؛
- أن يعامل مجلس الإدارة كافة المساهمين بطريقة عادلة؛
- تطبيق معايير أخلاقية عالية وأن يُأْخذ في الحسبان مصالح أصحاب المصالح؛
- على مجلس الإدارة أن ينجز المهام المطلوبة مثل عمل خطة إستراتيجية شاملة، والإشراف والمراقبة وإجراء التغييرات اللازمة لضمان نزاهة حسابات الشركة، والإفصاح عن كافة المعلومات المتوفرة والصحيحة في الوقت المناسب.

وعليه فإنه يجب أن يراعى في تشكيل مجلس الإدارة عنصر النوعية، أي أن تتوفر في أعضائه المهارة والكفاءة التي تؤهلهم للتعامل مع مختلف الجوانب.

---

[1] خليل محمد، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، 2003، ص 30.

[2] مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات، القاهرة، 2006، ص11.

والشكل التالي يوضح مبادئ حوكمة الشركات.

الشكل رقم: (1-4): مبادئ حوكمة الشركات

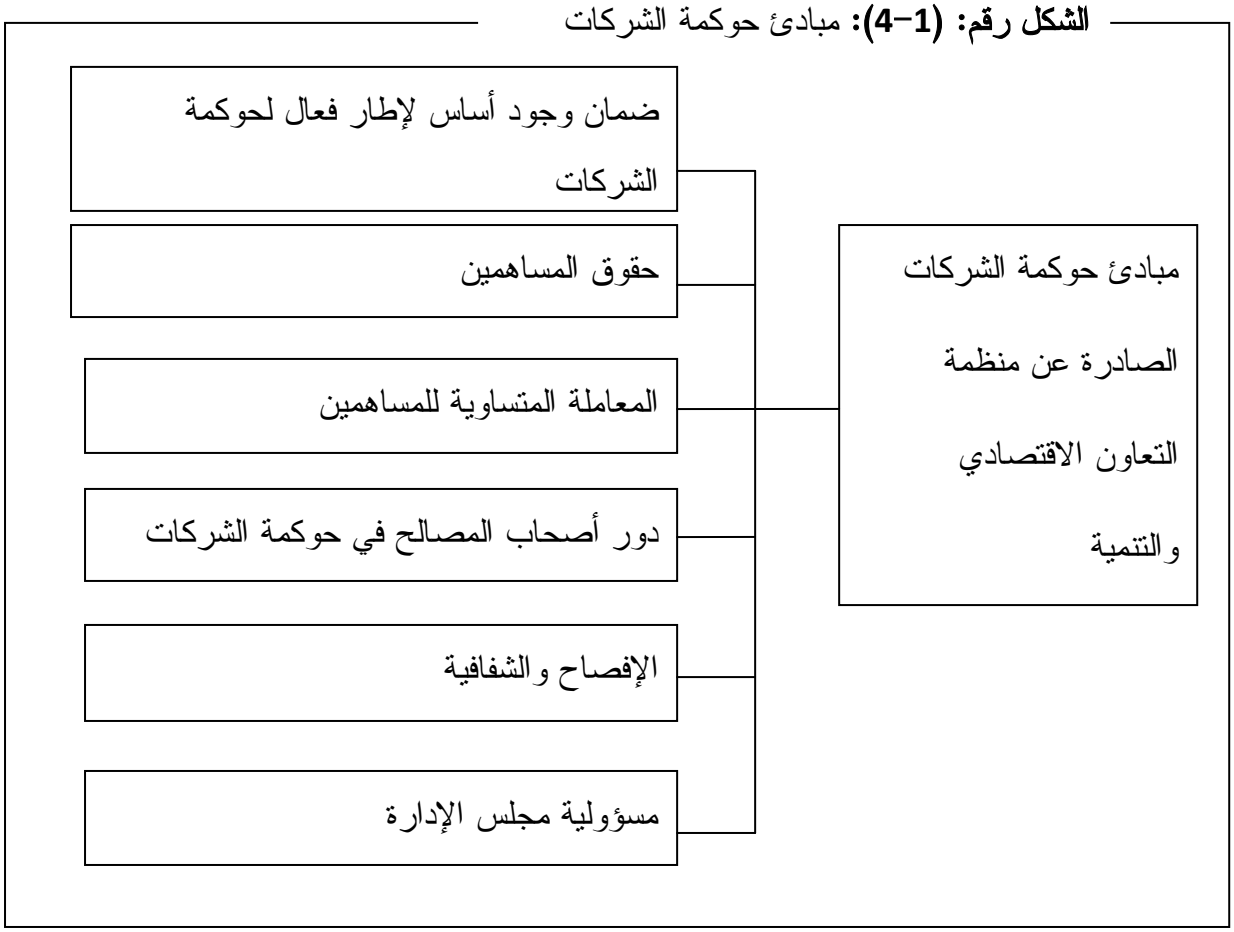

OCDE, principe de gouvernement d'entreprise,2004, disponible sur le site d'internet : .http:// www.oecd. Org. Consultation le : 07/12/2017.

2.2.1. أهمية وأهداف قواعد حوكمة الشركات

سنبرز في هذا العنصر أهمية وأهداف قواعد حوكمة الشركات، وذلك كما يلي:

1.2.2.1.أهمية قواعد حوكمة الشركات

تكمن أهمية قواعد حوكمة الشركات فيما يلي:[1]

- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الاسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة صغار المساهمين؛

[1] ماجد اسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة،2009، ص22.

- تعظيم القيمة السوقية للاسهم، وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة، وحدوث انذماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيسي؛
- التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة وحسن توجيه الحصيلة منها إلى الاستخدام الأمثل لها للحد من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك؛
- توفير مصادر تمويل محلية أو عالمية للشركات سواء من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال وخاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية؛
- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، وتحقيق دعم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو اسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي؛
- وضع الأنظمة الكفيلة التي تجنب تضارب المصالح ومحاولة تطبيقها في كل مؤسسة وذلك من خلال جعل تلك الأنظمة إلزامية لكل الشركات المدرجة في السوق المالي ومراقبتها لمواجهة أي مظهر من مظاهر الفساد خاصة ما يتصل بإعداد التقارير المالية والإفصاح والشفافية؛
- تحديد حقوق حملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى؛
- دعم استقلالية مراقبي الحسابات؛
- تعزيز مستوى انسجام المعالجة المحاسبية مع المعايير الدولية مما يؤدي إلى زيادة الحصول على التمويل الأقل تكلفة المتدفق من المستثمرين والذي يحقق النمو للشركات فترتفع أرباحها مما يعكس أثره على النمو الاقتصادي العام.

2.2.2.1.أهداف قواعد حوكمة الشركات

تسعى الشركات لتحقيق جملة من الأهداف من خلال تطبيقها لقواعد حوكمة الشركات وفيما يلي سنذكرها:[1]

- الفصل بين الملكية والإدارة؛
- الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين؛
- زيادة القيمة الاقتصادية للمراجعة الداخلية وللمؤسسة ككل؛
- تعزيز ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتعارف عليها؛
- تحقيق التماثل بين المعلومات المالية والغير مالية؛

[1] مريم سايح ، صبرينة عبو ، دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري، مذكرة ماستر إدارة أعمال، الملحقة الجامعية، مغنية، الجزائر، 2016، ص 10.

- مساءلة كل من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين؛
- معالجة الخلل في الهياكل المالية؛
- إدارة المخاطر المالية والتشغيلية؛
- زيادة ثقة المستثمرين في الأسواق المالية؛
- تحقيق الإفصاح المحاسبي العادل؛
- توسيع دائرة مراقبة؛
- الأداء التشغيلي والاستراتيجي؛
- الحد من تعثر الشركات لحالتي التعثر والفشل المالي.

3.2.1. الأطراف المعنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف أساسية معنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وهي كالتالي:[1]

1.3.2.1.المساهمين

وهم الذين يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل.

كما يملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

2.3.2.1.مجلس الإدارة

وهو الذي يقوم بتمثيل المساهمين والأطراف الأخرى أيضا، كما يقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين الذين يوكل إليهم سلطة الإدارة لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم كذلك برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

3.3.2.1. الإدارة

وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم تقارير الأداء إلى مجلس الإدارة وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها، بالإضافة إلى مسؤوليتها اتجاه الإفصاح والشفافية التي تنشرها للمساهمين.

4.3.2.1.أصحاب المصالح

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون مختلفة، فعلى سبيل المثال الدائنين يهتمون بقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال والموظفون بمقدرتها على الاستمرار.

[1] محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، مرجع سبق ذكره، ص ص 16، 17.

والشكل التالي يوضح هذه الأطراف المعنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات:

الشكل رقم(1-5): الأطراف المعنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات

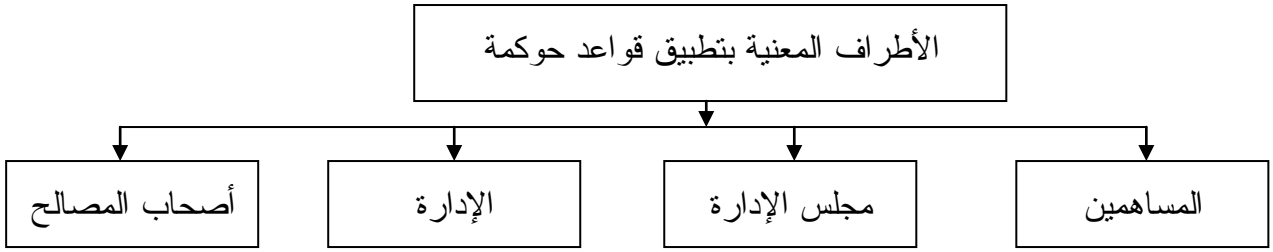

من إعداد الطالبين اعتمادا على المعلومات السابقة

3.1. نظام وتجارب حوكمة الشركات

لقد ازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات بين العديد من بلدان العالم نظرا لأهميتها البالغة وفيما يلي سنقوم بتوضيح نظام حوكمة الشركات وتجارب بعض الدول فيها.

1.3.1. نظام حوكمة الشركات

يعد نظام حوكمة الشركات من النظم المرتبطة بتطبيق سياسات الحرية الاقتصادية وتفعيل آليات السوق في الوقت نفسه فهي تعمل على جذب الاستثمارات في أي دولة ولأي شركة فهي ترتبط بعمليات تحقيق القيمة المضافة وكذلك التراكم الرأسمالي مما يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة تلخص مدخلات الحوكمة وكيفية تشغيلها ومخرجاتها فيما يلي:[1]

1.1.3.1. مدخلات النظام

حيث يتكون هذا الجانب مما تحتاج إليه الحوكمة من مستلزمات وما يتعين توفيره له من متطلبات سواء كانت متطلبات قانونية، تشريعية، إدارية واقتصادية.

2.1.3.1. نظام تشغيل الحوكمة

ويقصد بها الجهات المسؤولة عن تطبيق الحوكمة وكذلك المشرفة على هذا النظام، وجهات الرقابة وكل أسلوب إداري داخل الشركة أو خارجها ما ساهم في تنفيذ الحوكمة وفي تشجيع الالتزام بها وفي تطوير أحكامها والارتقاء بفعاليتها.

3.1.3.1. مخرجات نظام الحوكمة

الحوكمة ليست هدفا في حد ذاتها، ولكنها أداة لتحقيق أهداف يسعى إليها الجميع فهي مجموعة من المعايير المنظمة للأداء والممارسات العلمية والتنفيذية للشركات ومن ثم الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.

[1] محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص ص 62، 63.

والشكل التالي يوضح نظام حوكمة الشركات:

الشكل رقم(1-6): نظام حوكمة الشركات

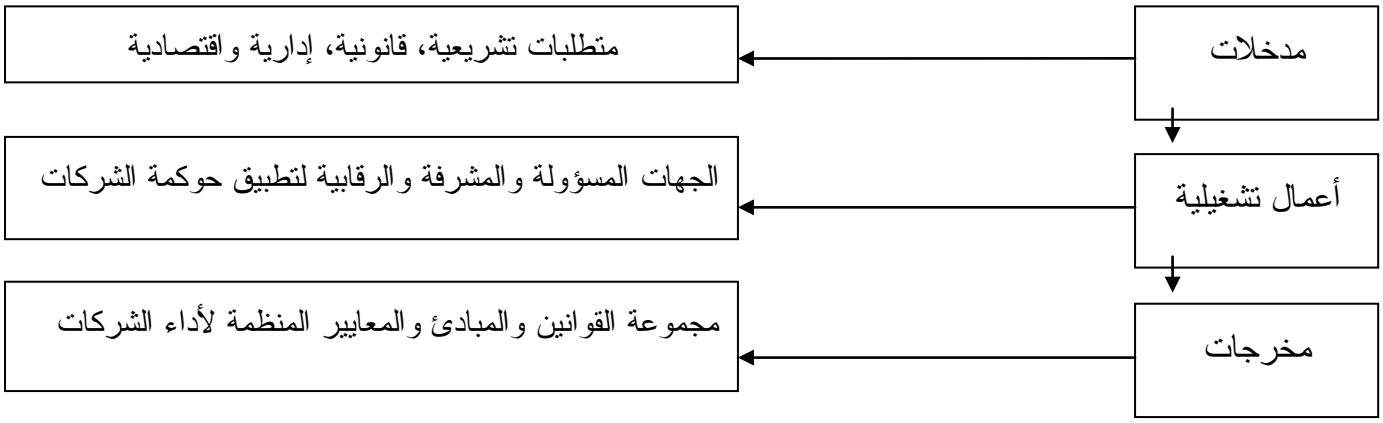

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على المعلومات السابقة.

2.3.1. تجارب بعض الدول في تطبيق حوكمة الشركات

أدى الاهتمام المتزايد لحوكمة الشركات إلى قيام الكثير من الدول بإصدار تقارير وتوصيات متعلقة بتطبيقها، وسنتطرق إلى تجارب بعض الدول الغربية والعربية في تطبيق حوكمة الشركات.

1.2.3.1. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول الدول الرائدة في تطبيق نظام الحوكمة نتيجة الأحداث التي جرت خلال عقد الثمانينات من تعثر العديد من شركاتها ومن ثم ظهور تطبيقات حوكمة الشركات الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة الأمريكية لأن تقود حملة إصلاحية في هذا المجال، وأدى تطور وكفاءة سوق المال الأمريكي ووجود هيئات رقابة فعالة تعمل على المراقبة والإشراف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل في هذا السوق بالإضافة إلى التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة إلى زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حيث ظهر مفهوم حوكمة الشركات بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات العامة بتعريف حوكمة الشركات وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين[1].

وفي سنة 1987 قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات (SEC) [2] في إعداد القوائم المالية والتابعة لهيئة الأوراق المالية بإصدار تقريرها المسمى (commission treaduay) والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش

[1] عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية مدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 47.

[2] (SEC) Securrities and Exchange Commission.

والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجلس إدارة الشركات. وفي سنة 1999 أصدرت كل من بورصة نيويورك (NYSE) والرابطة الوطنية لتجار الأوراق المالية (NASAD) تقريرهما المعروف باسم (Blue Ribbon report) والذي اهتم بفعالية الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة في الشركات بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، حيث تضمن هذا التقرير مجموعة من التوصيات تتعلق بصفات أعضاء لجنة المراجعة من استقلال وخبرة في المحاسبة والمراجعة كما تم الإشارة إلى تحديد مسؤوليات مجلس المراجعة اتجاه إعداد التقارير المالية ووظيفة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية[1].

2.2.3.1. تجربة بريطانيا

نشأ وتطور مفهوم حوكمة الشركات بإنجلترا في بداية التسعينات وذلك بسبب الانهيارات المالية المرتبة على قيام بعض الشركات بإخفاء بعض المعلومات والبيانات المالية بالحسابات والقوائم المالية المقدمة للمساهمين والتي انتشرت بكثرة مما أدى إلى قيام كل من بورصة الأوراق المالية ومجلس التقارير المالية (FRC) وجهات محاسبية أخرى. بدراسة كيفية توافر الثقة مرة أخرى في التقارير المالية التي تصدرها الشركات وكانت هذه البداية أول فرصة لمجتمع الأعمال بالمملكة المتحدة للاهتمام بإجراءات حوار جدي ومفتوح عن موضوع حوكمة الشركات وقد أسفر هذا عن صدور تقرير Cadbury والذي يعتبر من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات في المملكة والعالم ككل، ويضم هذا التقرير 19 بندا وهي عبارة عن توجيهات الممارسات السليمة لمفهوم حوكمة الشركات[2].

3.2.3.1. تجربة فرنسا

برزت عدة عوامل جعلت السوق أكثر اهتماما بقواعد حوكمة الشركات في فرنسا من بينها وجود المستثمرين الأجانب والرغبة في تحديث سوق المال في باريس فقد قام كل أعضاء المجلس الوطني لأصحاب الأعمال الفرنسيين والجمعية الفرنسية للمؤسسات الخاصة بإنشاء لجنة قواعد إدارة المؤسسات عن طريق إصدار تقرير فينو (VENT) سنة 1995 والذي تضمن مجموعة من التوصيات أهمها:[3]

- يجب على المؤسسة أن تتجنب احتواء مجالسها عدد كبير من الأعضاء الذين دامت خدمتهم للمؤسسة أكثر من خمسة سنوات؛

[1] محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 95، 96.

[2] عيسى صغير، حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3] محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري والمالي – دراسة مقارنة–، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 99.

- يجب على المجالس المشاركة في القرارات ذات الأهمية الإستراتيجية للمؤسسة وعلى المؤسسات أن تفصح كل سنة عن كيفية صنعها للقرارات؛
- يجب أن يضم كل مجلس عدد لا يقل عن عضوين من الأعضاء المستقلين وغير المستقلين.

4.2.3.1. تجربة الجزائر

بدلت الجزائر جهود كبيرة لإيجاد إطار مؤسسي لحوكمة الشركات وهذا من خلال سعيها على تشجيع عمليات الخوصصة والسماح بقدر أكبر من الحرية وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص وتحفيزه على النمو، وكذلك تسهيل المعاملات الدولية، فحاولت الجزائر في السنوات الأخيرة تبني نظام محاسبي جيد يتوافق مع المستجدات الدولية الراهنة ومع المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IAS/IFRS).[1]

وانعقد أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات تحت إشراف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وتبلورت خلال هذا الملتقى فكرة إعداد ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر والذي هو ثمرة لسلسة من الأعمال والمشاورات التي قادها فريق العمل في الفترة الممتدة من نوفمبر 2007 إلى نوفمبر 2008 حيث تمكن هذا الفريق خلال هذه الحقبة من قياس ويعمق حالة الاستعجال لتبني ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر وكذا إدراجه ضمن السياق الدولي المتميز بالابتكار وتبادل الخبرات .

وفي هذا الشأن فقد شكلت مبادئ الحكم الراشد المعتمدة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي ضمن إصدارها لعام 2004 من إعطائهم المراجع التي استلهم منها فريق العمل مع تحريه الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات المؤسسة الجزائرية[2].

5.2.3.1. تجربة مصر

لقد حظيت الشركات في مصر باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة بسبب زيادة التداخل بين الاقتصاد المصري والاقتصاد العالمي بفعل عولمة أسواق المال، حيث بدأ الاهتمام بالحوكمة في مصر سنة 2001 بمبادرة من وزارة التجارة وقام البنك الدولي بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2001 بإجراء دراسة حول مدى التزام جمهورية مصر العربية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات الدولية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999، وفي سنة 2003 تناولت دراسة تقييم قواعد وقوانين حوكمة الشركات في مصر وتقييم تطور حوكمة الشركات وفقا للمعايير الدولية وتوصلت الدراسة إلى أنه شهدت الفترة من سبتمبر 2001 وحتى مارس 2003

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادر في ذو القعدة 1428 الموافق لـــ 25 نوفمبر 2007، ص 30.
[2] ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 11 مارس 2011، ص 13.

تطورا ملحوظا في مجال حوكمة الشركات في مصر مما ترتب عليه بشكل عام تحسين في التقييم الإجمالي لمستوى تطبيق معايير المبادئ الدولية لحوكمة الشركات.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات، فما شهده العالم من أزمات مالية وانهيارات مؤسساتية، دفع بالمنظمات الدولية إلى بذل العديد من الجهود، وذلك من أجل الرغبة في تقليل المخاطر وتفادي حدوث الانهيارات والفضائح المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي خلال نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحديث، حيث أن لحوكمة الشركات أهمية خاصة تهدف إلى زيادة الثقة والشفافية والدقة والمصداقية في المعلومة المحاسبية وكذا حسن استخدام أموال الشركة، وبالتالي تؤدي إلى مستوى أعلى من النمو الإقتصادي ورفع الثقة في الاقتصاد الوطني، كما أن تطبيقات حوكمة الشركات تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروف وبيئة أعمالها، وإن تطبيق قواعد حوكمة الشركات على النحو السليم لا يعني فقط مجرد احترام مجموعة من القواعد وتفسيرها تفسيرا حرفيا وإنما هي ثقافة وأسلوب في ضبط العلاقة بين مالكي الشركة ومديريها والمتعاملين معها، لذلك فكلما اتسع نطاق استخدامها كانت المصلحة أكبر للجميع.

الفصل الثاني:

الإفصاح المحاسبي

وجودة التقارير المالية في

تمهيد:

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد – بشكل كبير – في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة من مجلس إدارة الشركات، ومما لا شك أن القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات ويؤدي إلى إفلاس الشركات وانهيار الأسواق المالية، ويظهر كذلك دور الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات اللازمة التي من شأنها تحسين فهم وأهمية الأدوات المالية وأدائها في الأسواق المالية من أجل توفير معلومات محددة بغرض استخدامها، والسياسات المحاسبية الملائمة والمخاطر المترتبة عليها وسياسة الإدارة للتحكم في هذه المخاطر، كما يتجلى دور الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات التي تساعد المستثمرين في هذا الشأن.

واستنادا لما تقدم يتناول هذا الفصل بالتحليل والمناقشة

- ✓ **الافصاح المحاسبي؛**
- ✓ **جودة التقارير المالية؛**
- ✓ **علاقة قواعد الحكومة بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وانعكاساتها.**

1.2. الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات إضافة إلى كونه مبدأ ومفهوم محاسبي مهم، فقد تعززت أهمية هذا المبدأ بظهور شركات المساهمة واتساع دورها في اقتصاديات الدول، مما جعل حكومات هذه الدول تقوم بإصدار تعليمات تنظم عملية الإفصاح في القوائم المالية لهذه الشركات، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين.

وسوف نتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي، والمقومات والقواعد الأساسية له كما سنقدم أنواع وأساليب الإفصاح المحاسبي، والعوامل المؤثرة به.

1.1.2.مفهوم الإفصاح المحاسبي

لقد وردت عدة تعاريف لهذا المصطلح يمكن عرض أهمها كما يلي:

- الإفصاح المحاسبي هو " العملية والمنهجية الخاصة بتوفير المعلومات ووضع القرارات التي من خلالها يتم توفير المعلومات في الوقت المناسب وبطريقة واضحة "؛[1]
- ومن جهة أخرى عرف الإفصاح المحاسبي بأنه: " أن يكون على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية، وبالمصطلحات المستخدمة فيها، وكذلك بالملاحظات المرفقة بها، وبما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل القوائم قيمة إعلانية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم "؛[2]
- وعرف كذلك بأنه: " بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر انتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، والإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها "؛[3]
- الإفصاح المحاسبي: " هو تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد "؛[4]
- كما يشير مصطلح الإفصاح المحاسبي إلى أنه: " تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة والتي يتوقع ان تؤثر على قرارات المستخدم لتلك المعلومات"؛[5]

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 279.

[2] سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 1، 2010، ص 479.

[3] محمد سمير الصبان، المحاسبة المتوسطة (قواعد الإفصاح المحاسبي لتحديد الدخل والمركز المالي)، الدار الجامعية، بيروت، 2000، ص245.

[4] رضوان حلوة حنان، نظرية المحاسبة، مديرية المطبوعات الجامعية والكتب، حلب، 1991، ص 211.

[5] أمين السيد احمد لطفي، نظرية المحاسبة (القياس والإفصاح والتقرير المالي)، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 33.

- والإفصاح المناسب يقصد به: " الإفصاح عن المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة والتي يجب على التقارير المالية أن تفصح عن جميع المعلومات، أو عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، والتي تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم".[1]

- وبناء على ما سبق يمكن تقديم تعريف شامل للإفصاح المحاسبي كالتالي:

" هو عملية إظهار المعلومات سواء كانت مالية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الأطراف الخارجية والتي ليست لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة ".[2]

2.1.2.مقومات وقواعد الإفصاح المحاسبي

يتم التطرق في هذا العنصر إلى مقومات الإفصاح المحاسبي وأهم قواعده:

1.2.1.2. مقومات الإفصاح المحاسبي

إن الإفصاح المحاسبي الجيد والذي يمكن المستفيدين من المعلومات المحاسبية التي يقدمها، يمتاز بمجموعة من المقومات الأساسية نذكر منها:[3]

- ✓ تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية: إن تحديد المستخدم للمعلومات سوف يساعد في تحديد الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات، حيث يختلف تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير، ولتحديد أبعاد الإفصاح المناسب يجب إعطاء عناية أكبر نحو احتياجات ثلاث فئات وفق ترتيب الأولوية والمتمثلة في كل من الملاك الحاليون، الملاك المحتملون، الدائنون؛
- ✓ تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية: يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي وهو ما يعرف بخاصية الملاءمة والتي نعني بها استفادة المستخدم من المعلومة وقدرتها على التنبؤ وارتباطها بالغرض الذي وجدت من أجله، وغرض المعلومة المحاسبية يختلف من مستخدم إلى آخر؛
- ✓ تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: ويتمثل هذا التحديد في الإفصاح عن البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية مثل: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل والأرباح المحتجزة، ويتم إعداد القوائم المالية حاليا وفق مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تشكل قيدا على الإفصاح المحاسبي؛

---

[1] سيد عطا الله السيد، النظرية المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص163.

[2] محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2005، ص 578.

[3] سيد عطا الله السيد، النظرية المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 163، 164.

- ✓ تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والتي تترك آثار مختلفة على متخذي القرار ممن يستخدمون تلك المعلومات؛
- ✓ تحديد الوقت المناسب للإفصاح عن المعلومات المحاسبية: أي تحديد الفترات المناسبة التي يتم من خلالها وهذا حتى تكون المعلومات التي يقدمها المستخدم ملائمة.

2.2.1.2. القواعد الأساسية للإفصاح المحاسبي:

يمكن إبراز أهم القواعد في النقاط التالية:[1]

- ✓ الإفصاح عن السياسات وهي المبادئ والأعراف والقواعد والإجراءات التي تتبعها الإدارة في إعداد البيانات المالية ولا بد من أن تختار الإدارة من بين هذه البدائل السياسية ويجب على الإدارة مراعاة ما يلي:
  - الحيطة والحذر في قياس نتائج المحليات لدى إعداد البيانات المالية؛
  - مضمون الأحداث والعمليات المالية يجب مراعاتها؛
  - مراعاة الأهمية النسبية؛
- ✓ يجب الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية والتي تشمل الميزانية العمومية وبيان الدخل والملاحظات على البيانات الأخرى وتصنف هذه المعلومات إلى ما يلي:
  - قواعد خاصة بالإفصاح العام عن المعلومات لأسهم الشركة، مكان تسجيلها، تاريخ الميزانية العمومية، الفترة المحاسبية التي تغطيها البيانات المالية؛
  - قواعد خاصة بالإفصاح العام عن الميزانية العمومية لقواعد الإفصاح عن الأصول طويلة الأجل والأصول المتداولة والمطلوبات طويلة الأجل والمطلوبات قصيرة الأجل وحقوق المساهمين وقائمة الدخل.
- ✓ الإفصاح المطلوب توفيره وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بالنسبة لبيان التغير في المركز المالي، يجب الإفصاح عن مصادر واستخدامات الأصول من العمليات بصورة منفصلة عن المصادر والعناصر غير العادية، أما بالنسبة لقائمة الدخل يجب الإفصاح عن الدخل الناتج عن العمليات العادية للمؤسسة بصورة منفصلة عن الدخل الناتج من بنود غير عادية.

[1] سيد عطا الله السيد، النظرية المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 164.

3.1.2. أنواع وأساليب الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي مفهوم نسبي ينطلق من فكرة عامة تتمثل في التعبير الصادق عن الحقيقة لكنه يتأرجح بين كفتي التكلفة والمنفعة الموجودة، فنلاحظ تفاوتا في تحديد المعنى الدقيق المقصود وذلك تبعا لظروف المنشأة، وهنا بدوره أبرز عدة أنواع للإفصاح كما يوجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات.

1.3.1.2. أنواع الإفصاح المحاسبي:

يتخذ الإفصاح عدة أشكال وهذا تبعا للغرض المنشود منه، ويتميز عرض أنواع الإفصاح في الشكل التالي:[1]

- **الإفصاح الكامل:** يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئين ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل عن أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.
- **الإفصاح العادل:** يهتم الإفصاح العادل الرقابة المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.
- **الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المالية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذا يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرارات ناهيك على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.
- **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذا قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.
- **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):** أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية والغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله ويلاحظ أن هذا النوع من

[1] العياشي زرزار، أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، الملتقى الدولي الثامن، الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات، وآفاق)، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 07- 08- 2010، ص 12.

الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

❖ **الإفصاح الوقائي:** يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية للمجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

2.3.1.2. أساليب الإفصاح المحاسبي

هناك العديد من الوسائل التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات المالية، ويمكن تبويب الأساليب الشائعة للإفصاح المحاسبي كما يلي:[1]

✓ **شكل وترتيب القوائم الرسمية**

يجب أن تظهر المعلومات أكثر أهمية وملاءمة في صلب الجزء الرسمي لواحدة أو أكثر من القوائم المالية إذا كان ذلك ممكنا، ويجب الإفصاح عن الأصول، والالتزامات، والآثار الناتجة على صافي الدخل وحقوق حملة الأسهم في القوائم بمجرد إمكانية قياس العمليات والتغيرات الأخرى بدرجة عالية من الدقة ويمكن الثقة فيها والاعتماد عليها، ولكن يمكن تغيير شكل وترتيب القائمة لعرض أشكال معينة من المعلومات لا تفصح عنها معلومات القوائم التقليدية.

✓ **المصطلحات والعرض التفصيلي**

تعتبر الأوصاف المستخدمة في القوائم المالية ومقدار التفصيل الظاهر مهما في عملية الإفصاح، وتعادل هذه الأهمية مقدار أهمية شكل القوائم ويمكن أن تؤدي العناوين الواضحة والأوصاف الملائمة لعناصر القائمة إلى إلقاء الضوء على القوائم، كما يؤدي استخدام المصطلحات الغامضة إلى التشويش، ولهذا يجب على المحاسبين استخدام المصطلحات الوصفية التي تستخدم عموما بواسطة المحللين الماليين، والقراء الآخرين، والتوحيد لجميع المصطلحات يجعل من التقارير المحاسبية مفيدة، كما يجب تلخيص البيانات المحاسبية لكي تكون ملائمة، ويعتبر الإيجاز هدفا مرغوبا في التقارير المالية، والإفصاح الملائم عن المعلومات المفصلة يجب أن تعطي له الأولية إذا كان ذلك ضروريا لجعل التقارير ذات مغزى لاتخاذ القرارات.

[1] كمال خليفة أبو زيد، النظرية المحاسبية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، الطبعة الرابعة، 2005، ص ص 583 – 585.

✓ **القوائم الإضافية والكشوف الملحقة**

يحتاج الأمر أحيانا إلى إعطاء تفصيلات عن بعض البنود التي ورد وصفها بإيجاز في القوائم المالية، حيث يستلزم إعداد كشوف مفصلة يفصح عنها في التقرير المالي، ومن أمثلة ذلك كشوف تفصيلية لبنود الأصول الثابتة ومجمع استهلاكها، أما بالنسبة للقوائم الإضافية التي قد يفصح عنها في التقارير المالية فعادة ما تبرز معلومات إضافية أو معلومات مرتبة طبقا لأسس أخرى، ومن أمثلتها القوائم الإضافية للإفصاح عن أثر تغيرات الأسعار.

✓ **المعلومات التي يفصح عنها في الملاحظات الهامشية**

وتهدف إلى نشر المعلومات التي تفيد في توضيح بعض الأمور المتعلقة بعناصر القوائم المالية ولكن لا يمكن إظهارها في صلب القوائم ذاتها، حتى لا تنقص من درجة وضوح القوائم المالية وعادة ما تستخدم تلك الملاحظات لذكر أية معلومة كمية أو وصفية تمثل بعض التفصيلات أو القيود على المعلومات الواردة في القوائم ومن مزايا استخدام الملاحظات الهامشية ما يلي:

- عرض معلومات غير كمية كجانب مكمل للتقارير المالية؛
- الإفصاح عن مقدار أكبر من التفاصيل بأكثر ما يعرض في القوائم؛
- الإفصاح عن تخفيضات وقيود على عناصر القوائم.

ومن أكثر أنواع الملاحظات الهامشية متبوعا ما يلي:

- شرح الأساليب أو التغيرات في الطرق المحاسبية؛
- الإفصاح عن الأصول والالتزامات المحتملة؛
- شرح أو بيان حقوق الدائنين على أصول معينة.

✓ **تقرير المراجع:**

يهدف هذا التقرير إلى تقييم معلومات تتعلق برأي المراجع (المدقق الخارجي) بشأن اتفاق المعايير المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولا يستخدم للإفصاح عن أية معلومة مالية، وفي أغلب الحالات يقوم المراجع بإبداء رأي نمطي نظيف، ويكون من المناسب للمراجع عن إبداء الرأي عندما تكون المعلومات التي جمعها عن القوائم المالية ضئيلة بصورة لا تمكنه من إبداء رأي موضوعي، كما أن المراجع في تقريره يجب إضافة ملاحظات وإيضاحات إذا وجد شك جوهري في قدرة المنشأة على الاستمرار لفترة زمنية معينة. [1]

[1] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 493-496.

✓ **المعلومات الإضافية التي تقدمها الإدارة**

ترد تلك المعلومات في تقرير مجلس الإدارة في حالة الشركات المساهمة، والذي عادة ما يضم بعض الأحداث أو المتغيرات التي أثرت على نشاط المنشأة، والتوقعات المستقبلية والخطط الخاصة بالنمو والسياسات التشغيلية والتمويلية، الاستثمارية المتوقع أن تتبعها الشركة مستقبلا.[1]

4.1.2. العوامل المؤثرة على عملية للإفصاح المحاسبي

يمكن القول أن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي وهي:[2]

- ✓ **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:** في كل دولة لا بد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.
- ✓ **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح المحاسبي:** وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد لكل دولة، إذ نجد العديد من الدول وخاصة الدول النامية أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون عن المنظمات المهنية والحكومية.
- ✓ **المنظمات والمؤسسات الدولية:** بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح حيث تؤثر هذه المنظمات بدرجة متفاوتة على الإفصاح، ومن أمثلة هذه المنظمات: الجمعية الاقتصادية الأوروبية، منظمة الأمم المتحدة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لجنة معايير المحاسبية الدولية والتي أصبحت تسمى مجلس معايير المحاسبية الدولية.

2.2. جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة بها

أصبحت المعلومات موردا جوهريا في العصر الحالي فإذا أرادت المؤسسة أن تبقى فعليها أن تجمع وتخزن وتعالج كما هائلا من المعلومات، أما إذا أرادت التفوق فعليها أن تكون السباقة في الحصول على المعلومات،

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سبق ذكره، ص 497.

[2] أحمد زغدار، محمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2010، ص 84.

ولكي تقوم هذه الأخيرة بدورها يجب أن تتوفر على مجموعة من الخصائص والمميزات والتي تعبر عن جودتها، وسنتعرض في هذا الجزء إلى مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ومعاييرها والعوامل المؤثرة فيها.

1.2.2. مفهوم المعلومات المحاسبية

هنالك عدة تعاريف للمعلومات المحاسبية يمكن حصرها فيما يلي:

- " عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث الحاجة إلى التفصيل فيها من جهة، ومدى اختصارها على شكل دلالات رقمية مركزة من جهة أخرى لكي تكون ذات منفعة لمتخذي القرار"؛[1]
- ويمكن تعريف المعلومات المحاسبية " بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي يتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا "؛[2]
- وتعرف كذلك " تعتبر المعلومات المحاسبية المفيدة هي الأكثر تأثيرا في اتخاذ القرارات الرشيدة وتتصف المعلومات المحاسبية بجودة لما تمتلكه من خصائص مفيدة تستخدم كأداة بين الأهداف ومعايير القياس والاعتبار عند تكوين الإطار الفكري للمحاسبة"؛[3]
- يمكن تعريف المعلومات المحاسبية على أنها مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية ووصفية والتي ترتبط مع بعضها بعلاقات تبادلية وهي ذات تأثير مباشر في سلوك الأفراد والإدارات المختلفة وتزداد قيمتها بالاقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها لمستخدميها ومن هنا فإن وظيفة المعلومات المحاسبية فتتمثل في زيادة المعرفة لدى متخذي القرارات لتخفيض حالة عدم التأكد التي يوجهونها في أدائهم لوظائفهم المختلفة ".[4]

---

[1] احمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 08.

[2] قاسم محسن إبراهيم العيطي، زياد يحي السقا، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 2003، ص 27.

[3] محمد علي بن عطاء، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 10.

[4] أحمد عبد الهادي بشير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير، جامعة غزة، فلسطين، ص 31.

2.2.2. مفهوم وخصائص جودة المعلومات المحاسبية

يحدد مفهوم المعلومات المحاسبية بالخصائص التي تتسم بها المعلومات المفيدة أو القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج.

1.2.2.2.تعريف جودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بجودة المعلومات المحاسبية مدى الامتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة، حيث تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيقها يجب أن تخلو من التعريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير لما يحقق الهدف من استخدامها.[1]

ويقصد كذلك بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المقيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجو من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

2.2.2.2. خصائص جودة المعلومات المحاسبية

لكي تحقق المعلومات المحاسبية الأهداف المرجوة منها، لا بد أن تتوافر في تلك المعلومات مجموعة من الخصائص النوعية.

وبناء على ما تقدم، فإنه يمكن القول أن الهدف الرئيسي من تحديد خصائص المعلومات النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى المعلومات المحاسبية، وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بإصدار قائمة المفاهيم رقم 2 في سنة 1980 بعنوان الخصائص السوقية للمعلومات المحاسبية.

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 54.

يمكن توضيح الخصائص النوعية للمعلومات كما قدمها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) باختصار في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

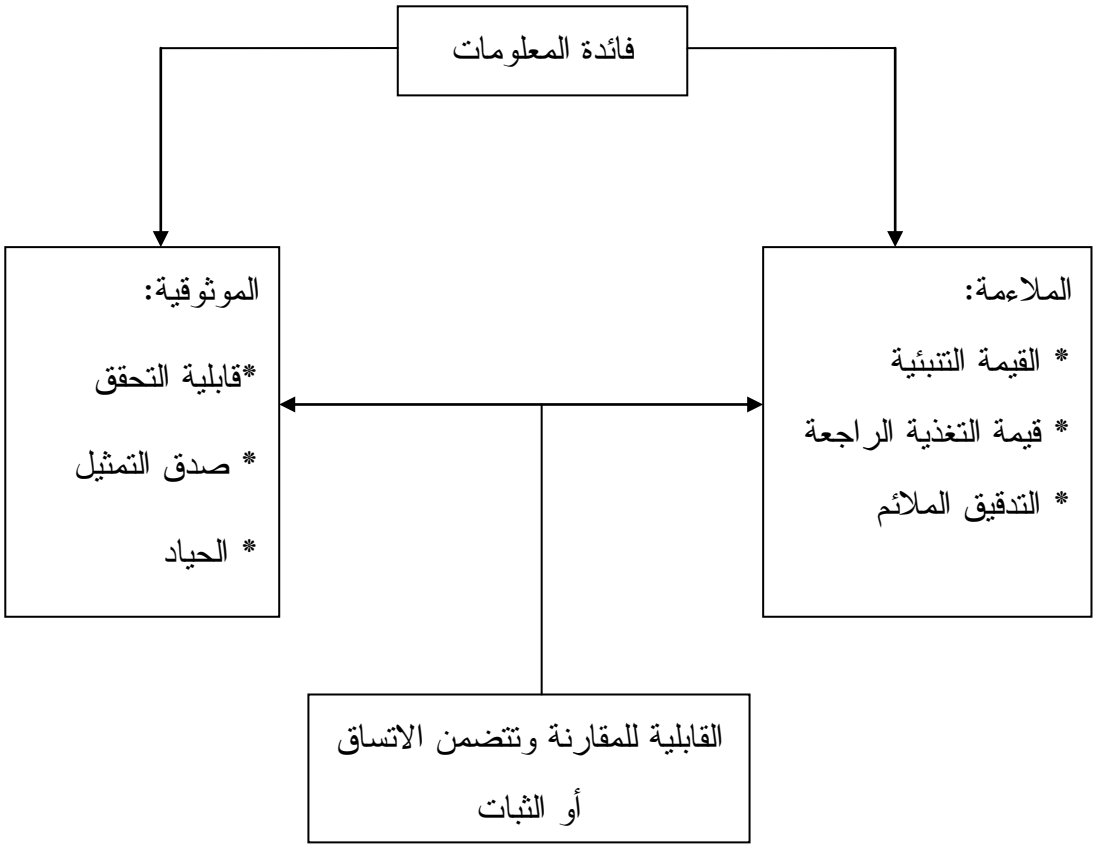

المصدر: رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد، عمان، 2004، ص 31.

✓ **الخصائص الرئيسية**

حتى تكون المعلومة المحاسبية مفيدة في تحقيق الغرض منها يجب أن تتميز بخاصيتين رئيسيتين:

أ- الملاءمة

ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة وارتباط بالقرار المزمع إتخاذه، أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات، فالمعلومة غير المؤثرة ينبغي استبعادها لأنها قد تصبح مضللة لعدم الحاجة إليها في سياق قرار معين.

ولكي تحقق الملاءمة يجب توافر الخصائص الثانوية التالية:[1]

[1] رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004، ص ص 52 – 53.

- **أن تتميز المعلومات بقدرة تنبؤيه:** أي أن تساعد متخذ القرار من أن يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث؛
- **أن تتميز المعلومات بإمكانية التحقق من التوقعات:** أي أن تساعد متخذ القرار أن يتحقق من صحة توقعاته السابقة أو يقوم بتصحيح هذه التوقعات؛
- **أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب:** إن توفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يساعد المستخدم لها في اتخاذ القرار المناسب، فقد دعت المؤسسات المهنية والعملية المحاسبية الشركات إلى إصدار التقارير والقوائم المالية السنوية والربع سنوية والنصف سنوية لإضفاء الملاءمة في التوقيت على هذه المعلومات.[1]

ب-الموثوقية (المصداقية):

ويقصد بالموثوقية أن تصلح المعلومات كأساس يمكن لمتخذ القرار الاعتماد عليها في التنبؤ، فهي تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وتتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص فرعية وهي:[2]

- **خاصية قابلية التحقيق:** بمعنى أن تكون المعلومة قابلة للتحقيق من جهة صحتها، ويقصد بهذا المفهوم وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمتين بالقياس المحاسبي، الذي يستخدمون نفس طرق القياس فإنهم يتوصلون إلى نفس النتائج؛
- **خاصية الحياد وعدم التحيز:** أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات وعدم تهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن تخدم مستخدم دون آخر؛
- **خاصية الصدق في التعبير:** ويقصد بها وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) وبين الظواهر المراد التقرير عنها، فالعبرة بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشك.

✓ **الخصائص الثانوية**

إن تفاعل أو تداخل الخاصيتين الأساسيتين (الملائمة والموثوقية) ينتج عنه أن المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة، ومما يتطلب ذلك من توافر خاصية الثبات، ولقد أوضح

[1] مؤيد راضي حنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 18.

[2] محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر، الأردن، ط 2، 2008، ص 333.

مفهوم خاصيتي الثبات وقابلية المقارنة على النحو التالي:[1]

- **خاصية الثبات:** تتضمن تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في المشروع الواحد من فترة مالية لأخرى، وكذلك تطبيق نفس المفاهيم وطرق القياس والإجراءات بالنسبة لكل عنصر في القوائم المالية.
- **خاصية التماثل وقابلية المقارنة:** إن التماثل يعني استخدام نفس الإجراءات ومفاهيم القياس ونفس طرق الإفصاح بين المنشآت المختلفة، بهدف جعل القوائم المالية لنفس المنشأة قابلة للمقارنة بين فترة مالية وأخرى، أو جعل المقارنة بين المنشآت أمرا ممكنا، بما يسهل عملية التحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات.

✓ **قيود استخدام الخصائص النوعية**

ليست كل المعلومات الملائمة أو الموثوق بها تعتبر مفيدة، لأنها قد لا تكون ذات اهمية نسبية تذكر، كما قد تكون تكلفة الحصول عليها أكبر من العائد المتوقع منها، وبالتالي فإنه يتوجب إخضاع المعلومات إلى نوعين من الاختبار:[2]

أ- **الأهمية النسبية:**

هي خاصية يعقد تطبيقها على اعتبار كمية ونوعية او خليط منها، وتدور الاعتبارات الكمية حول التساؤل: هل البند كبير لدرجة أنه يؤثر على اتخاذ القرار؟

ويحدد مقدار البند بصورة نسبية، أما الاعتبارات النوعية فإنه يمكن القول بصفة عامة أن البند يمكن اعتباره ذو أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بصورة معرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

ب-التكلفة / العائد:

ويعتبر هذا الاختبار قيدا رئيسيا على إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية، والقاعدة العامة هي أن المعلومات المحاسبية لا يجب إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها على تكاليفها.

3.2.2. معايير جودة التقارير المالية

تحقق جودة المعلومات المحاسبية انطلاقا من مجموعة من المعايير التالية:[3]

---

[1] رضوان حلوة حانا، مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري والتطبيقات العلمية، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2009، ص 79.

[2] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص 203.

[3] ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة الاسلامية، ص ص 58- 59.

- **معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما تتوافر مع المتطلبات القانونية التي تلتزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.
- **معايير رقابية:** ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على جودة رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية لي تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية، وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.
- **معايير مهنية:** تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.
- **معايير فنية:** إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

4.2.2. العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية

هناك مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تؤثر على جودة التقارير المالية وتتمثل في:[1]

- **المقومات المادية:** وتتضمن جميع المكونات المادية مثل: الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.
- **المقومات البشرية:** وتشمل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.
- **المقومات المالية:** وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.
- **قاعدة البيانات:** ويحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

[1] القاضي حسين، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، 2000، ص 30.

3.2. العلاقة المتداخلة بين قواعد حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وانعكاساتها

يتبين مما سبق أن احد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية، التي تأثرت الانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة، والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية ومما تتضمنه من أخطاء، لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمل في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة.

1.3.2. علاقة قواعد حوكمة الشركات بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيرا أو تأثرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة، فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية بدون دعم مهنة المحاسبة، كما أن مبادئ

وإجراءات الحكومة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة جليا فيما يلي:[1]

- ضرورة أن تعلب وظيفة المحاسبة دورا بارزا في دراسة ظاهرة حوكمة الشركات ضمن دائرة الدراسات المحاسبية، ومن خلال مخرجات هذه الوظيفة يمكن قياس وتقرير نتائج أعمال الشركة، وتحقيق التوصيل الفعال لهذه النتائج إلى كافة الأطراف بشكل عادي ومتوازن هذا في النهاية يحقق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة؛
- يرى المحاسبون أن تطبيق ظاهرة حوكمة الشركات سيؤثر على درجة ومستوى الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية للشركة، وهذا تأكيدا على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية؛
- إن قوة حوكمة الشركات تؤثر على تطوير إستراتيجية المراجعة، ضمن خلال تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فعال وتبني منظور استراتيجي قوي تتأكد فعالية الرقابة وبالتالي ينخفض خطر الرقابة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة المراجعة وبالتالي يمكن التأثير في طبيعة وتوقيت ونطاق المراجعة؛

[1] رضا جاد جدو، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات، وآفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 7-8 ديسمبر 2010، ص 06.

- يوجد ارتباط وثيق بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالمراجعة وبين جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة وبالتالي فإن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية على أن جودة التقارير المالية أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية المعلومات المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي فإن هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، وأن تطبيق الحوكمة يدل على المساهمة في تحقيق جودة المعلومات، فبتطبيق مبدأ الإفصاح في الحوكمة، تتحقق الشفافية، ويجب أن يتفق هذا الإفصاح مع معايير جودة التقارير المالية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات، باعتبار هذه المعلومات من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعه المختلفة، مثل مخاطر السوق وخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلا عن دورها في عملية التنبؤ باعتبارها مدخلا لتحليل القرار الاستثماري في البورصة، والتي تعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال النسب المحاسبية، كما أن المعلومات المحاسبية تؤثر في قرارات المستثمرين قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار؛[1]

مما سبق يتضح أن علاقة حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية علاقة طردية إلى حد معين، بقدر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة بقدر ما يمكن تحقيق جودة في التقارير المالية، كما أن هناك عناصر مشتركة في كلا الطرفين حيث أن الإفصاح من مبادئ الحوكمة فهو أيضا من عناصر جودة المعلومات التي تتطلب الإفصاح الكافي في الوقت الملائم.

2.3.2. انعكاسات قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية

يشجع وجود نظام إفصاح قوي وجودة المعلومات المالية على الشفافية الحقيقية للشركات والمؤسسات الاقتصادية، ويعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية أداة قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلال زيادة حاجة الشركات إلى التمويل، فالإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والملاك أو المساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها ولكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يجب أن تعتبر بصدق عن الظواهر والأحداث، وأن تكون قابلة للإثبات

[1] خليل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

وبالإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلية للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم.[1]

[1] ظاهر القشي، حازم الخطيب، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، مجلة أربد للبحوث العلمية، العدد العاشر، العدد الأول، 2006، ص 27.

خلاصة:

بعض استعراض الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ضوء قواعد الحوكمة استنتجنا أن الإفصاح المحاسبي مر بعدة مراحل وأصبح كالاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية لإظهار المعلومات المالية للشركة التي تعبر عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية، كما يلعب الإفصاح المحاسبي والشفافية أهمية كبيرة في الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، إذ أن الإبلاغ عن المعلومات ذات الأهمية القصوى بالنسبة لمستخدميها يحدث أثر إيجابي على أداء الشركة، وبالتالي فإن ما يتحقق من التطبيق الفعلي والفعال لحوكمة الشركات ذات جودة، تعتمد من قبل أطراف متعددة ومختلفة تربطها مصالح بالشركة، بحيث تكمن جودة التقارير المالية في أهمية المنفعة في استخدامها ودرجة الدقة بها.

الفصل الثالث:

دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن ولاية جيجل

تمهيد :

بعد الانتهاء من دراسة الجانب النظري لهذا الموضوع والذي تناولنا في فصله الأول الإطار النظري لحوكمة الشركات ثم في فصله الثاني الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات وسنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة تطبيقية للربط بين الجانب النظري والتطبيقي والهدف من هذه الدراسة هو معرفة أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة المينائية جن جن ولاية جيجل وذلك من خلال تحليل البيانات وعرض النتائج باستعمال عدة أدوات وأساليب وهذا بجمع الاستبيانات وتفريغها وتحليل نتائجها باستخدام البرنامج الإحصائي spss لنقف فيما بعد على مدى صدق وثبات الفرضيات واستخلاص النتائج التي توصلت إليها دراستنا.

1.3. تقديم المؤسسة المينائية جن جن

1.1.3. نشأة مؤسسة ميناء جن جن:

بعد الاستقلال أصبح ميناء جن جن من ضمن هياكل الدولة ، حيث كان تابعا لميناء بجاية حتى السنة 1984 بعدما أعيدت هيكلته ليصبح ميناء جيجل مستقلا تحت لواء مؤسسة ميناء " جن جن " وذلك طبقا للمرسوم رقم 173 المؤرخ في 21 جويلية 1984 برأس مال قدره 5000.000 دج في ذلك الوقت و في 09 نوفمبر 1984 انطلقت لأشغال به وأوكلت المهام به لمجموعة شركات " إيطو " الهولندية وتترأسها شركة " كونت دوت "الايطالية، وقد بلغت تكاليفه 5.2 مليار دج و كانت ممولة من عدة أطراف هي الدولة الجزائرية، الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية بالكويت والصندوق السعودي للتنمية، البنك الاسلامي للتنمية و انتهت هذه الأعمال نهاية سنة 1992 و أصبح يحمل **اسم مؤسسة ميناء" جن جن"**

2.1.3. تعريف مؤسسة ميناء جن جن :

مؤسسة ميناء" جن جن "هي مؤسسة اقتصادية يبلغ رأس مالها حوالي 1040.000.000 وهي تعمل تحت لواء القانون التجاري الذي يقر بأن أي مؤسسة قابلة للإفلاس، تقع هذه المؤسسة في الجهة الشرقية لمدينة جيجل وتحديدا بمنطقة أشواط.

3.1.3.أهمية و أهداف المؤسسة:

وتظهر أهمية وأهداف المؤسسة المينائية جن جن فيما يلي:

- **أهمية ميناء جن جن:**

يكتسي ميناء جن جن أهمية بالغة تتجلى لنا من خلال النقاط التالية:

- يعتبر رابطا بين إفريقيا و أوربا و الشرق الأوسط؛
- له موقعا استراتيجيا على المحور البحري الرابط بين قناة السويس و جبل طارق؛
- خلق عدد هائل من مناصب الشغل؛
- يعتبر عصب الحركة التجارية للاستيراد و التصدير؛
- جلب العديد من المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين و الأجانب.

- **الأهداف الداخلية و الخارجية :**

✓ **الأهداف الداخلية** : تسعى المؤسسة المينائية جن جن إلى تحقيق عدة اهداف داخلية هي :

- **الربح** : أي أن المؤسسة تحاول تحقيق أكبر ربح ممكن؛
- **النمو** : أي زيادة رأس المال و كذا توسيع المؤسسة و ذلك بفتح وحدات في أماكن أخرى؛
- الزيادة في حجم المبيعات و السعي إلى تخفيض مدة الانتظار داخل الميناء و خارجه؛
- استثمار المؤسسة في نشاطها و دلك بتحسين الخدمات المقدمة و فق المقاييس العالمية المعمول بها.

✓ **الأهداف الخارجية:** تتمثل أهم الأهداف الخارجية في :

- زيادة الدخل القومي؛
- توفير العملة الصعبة؛
- توفير مناصب الشغل و بالتالي التقليل من حدة البطالة؛
- فك الخناق على الموانيء الأخرى خاصة ميناء الجزائر العاصمة الذي يشهد ازدحاما كبيرا؛
- المساهمة في تنشيط حركة التجارة الخارجية للبلاد خصوصا في مجال الصادرات.

4.1.3. الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء" جن جن:"

✓ **تعريف الهيكل التنظيمي للمؤسسة :**

يتميز بمبدأ التدرج الذي يحدد العلاقات نحو الاتجاهات الأربعة: اليمين واليسار والأعلى والأسفل وقد يظهر على أساس التسلسل القيادي و قد يكون على أساس الوظائف فإنه لا يبتعد عن المظهر الهرمي وفيه تتوسع السلطة و المسؤولية حسب التدرج في المستويات و لكل منصب في التنظيم دور يناسبه من حقوق و واجبات و امتيازات و الالتزامات التي تحدد سلوك من يقوم بهذا الدور بشكل رسمي و بشكل تنظيم مؤسسة معينة يعني انتظاما ثابتا من العلاقات المتناسبة و يفترض عمل هذا النظام تقسيم النشاطات المحددة على أشخاص معنيين و تحمل المسؤولية عن كل عضو فيه والتنسيق بين هذه النشاطات و يعتمد تقسيم هذه الوظائف و المهام في التنظيم على تقسيم العمل التقني وبالتالي تحليل الوظائف و توظيف الموارد البشرية في المكان المناسب من أجل التقيد باستراتيجية المؤسسة الراقية لتحقيق أهداف المؤسسة من جهة و التكاليف الاقتصادية و الاجتماعية من جهة أخرى، كما أن العناصر المكونة للمؤسسة متعددة و بالتالي فأن الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء" جن جن "هو في الحقيقة تركيب أمثل لمجموعة من الهياكل كما موضح في الشكل التالي:

5.1.3. دراسة الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة و المالية:

باعتبار هذه المديرية محل الدراسة فإننا سوف نسلط الضوء أكثر على دراستها بدء بتبيان هيكلها التنظيمي المتمثل في:

الشكل (3-2): **هيكل مديرية المحاسبة والمالية.**

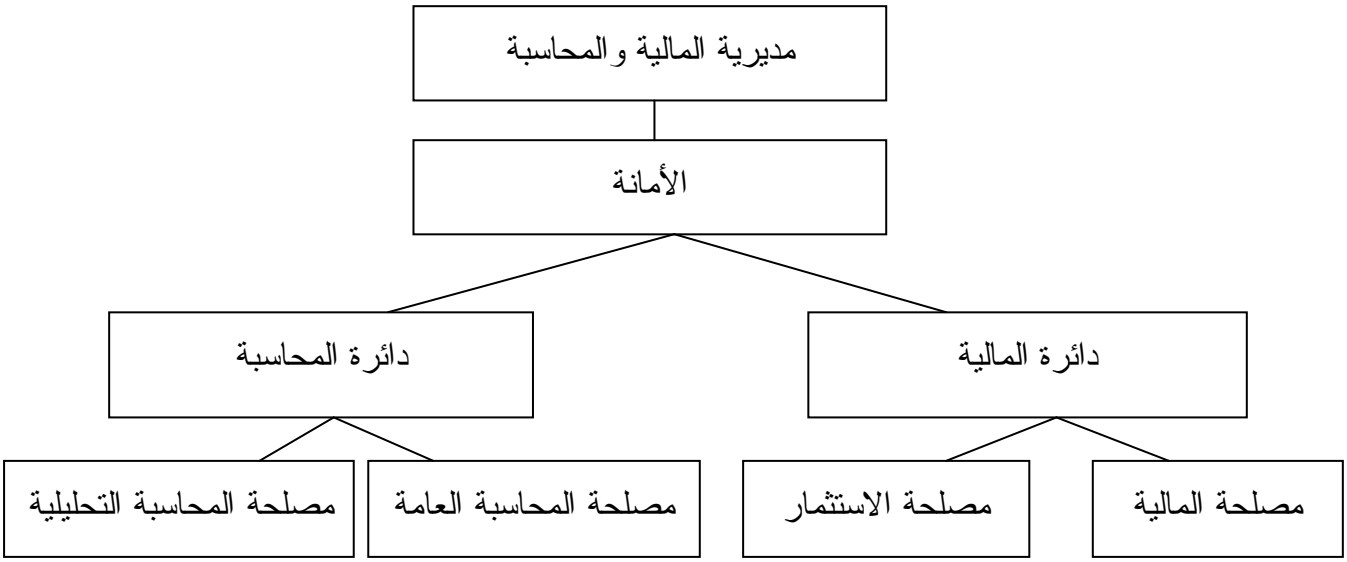

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق الداخلية للمؤسسة

لمديرية المحاسبة والمالية مهام خاصة تتمثل فيما يلي:

- تنشيط ومراقبة و توجيه مهام الهيئات بغرض تجسيد أهداف المؤسسة؛
- السهر على تطبيق قرارات المديرية العامة و مجلس الإدارة؛
- مساعدة المدير العام في وضع الخطوط العريضة لسياسة المؤسسة فيما يخص النمو و التطور وتنظيم التسيير و الخيارات التقنية و الأمن و كذا في مجال الاستغلال و عليه يجب أن يكون على علم بكل التطورات التي تحدث في شتى المجالات؛
- القيام بتشخيص الحقائق و الأعمال التطبيقية في جميع المجالات داخل المؤسسة؛
- اقتراح حلول و برامج التقويم؛
- تمثيل المدير العام لدى الجهات الوصية و الهيئات الخارجية.

- **دائرة المحاسبة:** من مهامها:
- تحضير ووضع الاجراءات المحاسبية في مكانها؛
- مراقبة كل العمليات المحاسبية و السهر على التسجيل المحاسبي الحسن؛
- ترشيد الحسابات و إعداد ميزانية المؤسسة؛
- **مصلحة المحاسبة العامة:** من مهامها:
- مراقبة كل العمليات المحاسبية؛
- العمل على تسجيل الحسابات حسب التعليمات المعطاة؛
- التنفيذ اليومي للعمليات المحاسبة؛
- تحسين ووضع أسس جديدة في عملية الجرد السنوي؛
- التأكيد من تحليل و تسجيل الحسابات؛
- التحضير باستمرار لعملية الجرد اليدوية؛
- ترصيد الحسابات إعداد ميزانية المؤسسة.
- **مصلحة المحاسبة التحليلية:** و تتكفل بالمهام التالية:
- تقوم بتحليل النتائج عن المحاسبة العامة؛
- تضع آليات تحديد التكلفة؛
- تعمل على إعداد جدول توزيع الأعباء و الإنتاج؛
- يشارك في صياغة عمليات التسيير؛
- يشارك في صياغة المخطط المالي.
- **دائرة المالية :** ومن مهامها نذكر :
- تقدير و تنظيم عناصر السياسة المالية للمؤسسة؛

- إنشاء المخطط المالي للمؤسسة؛
- صياغة و متابعة ميزانية المؤسسة؛
- التحليل الوري للمنجزات مقارنة مع التجهيزات.
- **مصلحة المالية:** تهتم بـــ:
- متابعة العمليات البنكية؛
- الحالة الدورية لخزينة الصندوق؛
- تغطية حالات التقارب الدوري مع البنوك؛
- تأمين العلاقات مع الهيئات لمتابعة تنفيد مختلف إجراءات العقود؛
- العمل على احترام التنظيم الضريبي المعمول به؛
- التقويم الدوري بالتعاون مع قسم الميزانية و الاستثمار عن وضعية المشاريع الاستثمارية؛
- إيصال بيانات المداخيل و المخرجات إلى المحاسبة العامة.
- **مصلحة الميزانية و الاستثمار:**تتكفل بـــ:
- إعداد مخطط المالية و استغلال و متابعة تنفيذه؛
- متابعة تنفيد الميزانية المصادق عليها؛
- تحليل الفروق بين التوقعات و الانجازات؛
- متابعة عمليات الاستثمار و إعداد الملفات إلى المؤسسات المالية ؛
- التفاوض مع مصادر تمويل الاستثمارات المحددة من طرف المؤسسة؛
- ضمان متابعة التزامات القروض الممنوحة؛
- متابعة الانجازات المالية للاستثمار؛
- وضع رزنامة تسديد القروض الخاصة باستيراد المعدات و قطع الغيار.

2.3. الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

نستعرض من خلال هذه الدراسة أهم الخطوات والاجراءات التي تم الاعتماد عليها من خلال منهجية الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة ومختلف الأدوات المستعملة في الدراسة.

1.2.3. منهجية الدراسة:

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بغرض التعرف على هل تؤثر قواعد حوكمة الشركات على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية المينائية جن جن جيجل وذلك بالاعتماد على نوعين أساسيين من البيانات:

- ✓ **البيانات الأولية :**تم إعداد استبانة الدراسة وتوزيعها على عينة الدراسة لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع البحث ومن ثم تعريفها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS واستخدام الاختبارات المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع البحث .
- ✓ **البيانات الثانوية:** وتتم من خلال مراجعة الكتب والدوريات واستخدام الأبحاث والانترنت والدراسات السابقة التي تساهم في إثراء هذه الدراسة.

2.2.3. مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسة الاقتصادية المينائية جن جن الموجودة على تراب ولاية جيجل، أما عينة الدراسة فقد تم تحديدها بطريقة غير عشوائية مقصودة والمتمثلة في موظفي وإطارات قسم المحاسبة والمالية بالمؤسسة، والبالغ عددها 37 مفردة. حيث تم استرجاع 35 استبانة، وبعد تفحصها تم استبعاد استبانتين نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة منها. وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل هي33 استبانة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-1) :مجتمع وعينة الدراسة

المؤسسة الاقتصادية	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستردة	الاستبيانات القابلة للتحليل
المؤسسة المينائية جن جن	37	35	33

المصدر :من إعداد الطالبين.

3.2.3. **استبانة الدراسة (أداة الدراسة):** تتكون استبانة الدراسة من قسمين هما:

- **القسم الأول :**ويتكون من ستة بنود للمعلومات الشخصية والمتمثلة في الجنس، العمر، المؤهل العلمي، ميدان المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، عدد سنوات الخبرة (الأقدمية).
- **القسم الثاني :**يتكون من أربعة محاور تتعلق بقواعد حوكمة الشركات وأثرها على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية والجدول التالي يوضح هذه المحاور وعدد فقراتها.

الجدول رقم(3-2): محاور الاستبانة وعدد فقراتها:

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات
01	وجود أساس محكم فعال لقواعد الحوكمة	07
02	توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة	06
03	توفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	09
04	توفر مقومات الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	05
المجموع		27

المصدر: من إعداد الطالبين.

وقد كانت الإجابة على كل فقرة مكونة من 5 درجات بحيث الدرجة 5 تمثل أعلى درجة من الموافقة والدرجات تبني أقل درجة من الموافقة.

الجدول رقم (3-3): الإجابة على الفقرات حسب مقياس ليكارت الخماسي:

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبين.

3.3. صدق وثبات استبانة الدراسة والخصائص والمعالجات الاحصائية:

1.3.3. صدق وثبات الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة أن تكون استبانة الدراسة صادقة لما وضعت لأجله بما يحقق أهداف الدراسة ويجيب على أسئلتها وفرضياتها.

ومن أجل التعرف على مدى الاتساق الداخلي لأداة الدراسة تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية لجميع فقرات هذه المحاور التي تنتمي إليه.

1.1.3.3. **الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول** :وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة.

جدول رقم (3-4) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0,05) حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من(0.05) وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم: (3-4): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول :وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة:

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يتوفر إطار تنظيمي فعال بضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات	0,204	0,255
02	تقوم الشركة بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنتظمة	0,804	0,000
03	قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل لأصحاب المصالح الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة	0,532	0,001
04	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الافصاح في الشركة	0,780	0,000
05	تقوم الهيئات الرقابية في الشركة بواجبها بأسلوب مهني وبطريقة وموضوعية لتنفيذ متطلبات حوكمة الشركات	0,670	0,000
06	تتوفر تشريعات واضحة تحدد لمسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركة	0,786	0,000
07	تحرص الشركة على الظهور بصورة جيدة في المجتمع	0,675	0,000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول (3-4) نجد أن كافة معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمتعلقة بوجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة والبالغة 7 فقرات والدرجة الكلية لهذا المجال معنوية إحصائيا عند مستوى الدلالة (0,05) باستثناء الفقرة 1 ومع هذا يمكن القول أن هناك اتساق داخلي لهذه الفقرات في هذا المحور.

2.1.3.3. الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني :توفر مقومات دور أصحاب المصالح في اساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات:

الجدول رقم (3-5) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن المعاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0,05)حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من(0,05)، وبذلك تعتبر أن فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (3-5): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات:

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون	0.755	0.000
02	يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء	0,733	0.000
03	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم	0.798	0.000
04	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية	0.727	0.000
05	يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتامين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركات	0.758	0.000
06	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة	0.410	0.18

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss

من الجدول رقم (3-5) نجد أن كافة معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمتعلقة بتوفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات والبالغة 6 فقرات والدرجة الكلية لهذا المجال ذات معنوية إحصائيا عند مستوى دلالة (0,05) باستثناء الفقرة 06 ومع هذا يمكن القول أن هناك اتساق داخلي لهذه الفقرات في هذا المحور.

3.1.3.3. الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث :توفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح

جدول رقم (3-6) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والمعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0,05) حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0,05) وبذلك تعتبر أن فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (3-6): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: توفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.

رقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء	0.739	0.000
02	يتم الإفصاح عن النتائج المالية المحققة من طرف المؤسسة	0.699	0.000
03	يؤدي الإفصاح إلى اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح	0.647	0.000
04	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والإداريين التنفيذين وكيفية اختبارهم	0.526	0.000
05	يتم الإفصاح لأصحاب المصالح عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي	0.546	0.002
06	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة	0.799	0.001
07	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة	0.696	0.000
08	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية	0.664	0.000
09	يتم الافصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته	0.492	0.0004

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول رقم (3-6) نجد أن كافة معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والمتعلقة بتوفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح والبالغة 09 فقرات والدرجة الكلية لهذا المجال ذات معنوية إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، إذن هناك اتساق داخلي لهذه الفقرات في هذا المحور.

4.1.3.3. الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع :توفر مقومات الافصاح المحاسبي جودة التقارير المالية

جدول رقم (3-7) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والمعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0,05) حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0,05 وبذلك تعتبر أن فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (3-7): الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع :توفر مقومات الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

رقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يتم الإفصاح عن التغيرات في البيانات المالية للشركة	0.686	0.000
02	يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة	0.818	0.000
03	يتم الإفصاح عن الايضاحات المرفقة للقوائم المالية	0,912	0.000
04	يتم الإفصاح عن طبيعة المعلومات المحاسبية حسب أهميتها النسبية لمستخدميها	0.639	0.000
05	يتم الافصاح عن التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وأحداث ومعاملات المؤسسة	0.844	0.000

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول رقم (3-7) نجد ان كافة معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع المتعلقة بتوفر مقومات الافصاح المحاسبي جودة التقارير المالية والبالغة 05 فقرات

والدرجة الكلية لهذا المجال ذات معنوية احصائيا عند مستوى دلالة (0,05)، إذن هناك اتساق داخلي لهذه الفقرات في هذا المحور.

5.1.3.3 صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

جدول رقم (3-8): يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة (0,05)، بذلك تعد فقرات المحاور صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (3-8): معامل الارتباط بين معدل كل محور مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	0.802	0.000
الثاني	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات	0.627	0.00
الثالث	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	0.959	0.000
الرابع	توفر مقومات الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	0.755	0.000

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss

يتضح من خلال الجدول (3-8) أن جميع معاملات الارتباط بيرسون في جميع محاور الاستبانة الاربعة ذات دلالة احصائية ودرجة قوية عند مستوى (0,05) وهذا يعني أن درجات افراد العينة في كل محور من محاور الاستبانة ترتبط ارتباطا قويا واحصائيا بدرجاتهم الكلية في الاستبانة، وهذا يشير إلى تحقق صدق الاتساق الداخلي لاستبانة الدراسة وبشكل جيد.

6.1.3.3 ثبات فقرات الاستبانة:

لقياس ثبات الاستبانة استخدمنا طريقة ألفا كرونباخ والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-9): معامل الثبات ألفا كرونباخ

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
الأول	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	7	0.754
الثاني	توفر مقومات توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات	6	0.778
الثالث	توفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	9	0.820
الرابع	توفر مقومات الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	5	0.841
جميع الفقرات		27	0.908

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح من خلال الجدول (3-9) ما يلي: أن معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل بلغ 0,908 وهي قيمة مرتفعة وجيدة من الناحية الاحصائية في مثال هذه الدراسات وأيضا نلاحظ أن معاملات الثبات لكل محور مرتفع نوعا ما وهذا ما يجعل هذه الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والصدق.

2.3.3 خصائص وسمات عينة الدراسة:

تتمثل خصائص وسمات عينة الدراسة في البيانات الشخصية وهي:

- **الجنس:**

الجدول رقم (3-10): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المؤوية
ذكر	19	57.6
أنثى	14	42.4
المجموع	33	100%

من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدول (3-10) أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث من أفراد العينة، حيث بلغ عدد الذكور 19 أي ما يعادل 57.6% في حين بلغ عدد الاناث 14 أي ما يعادل 42,4 %وهذا ما يدل على تفوق الجنس الذكري في المؤسسة المينائية جن جن والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

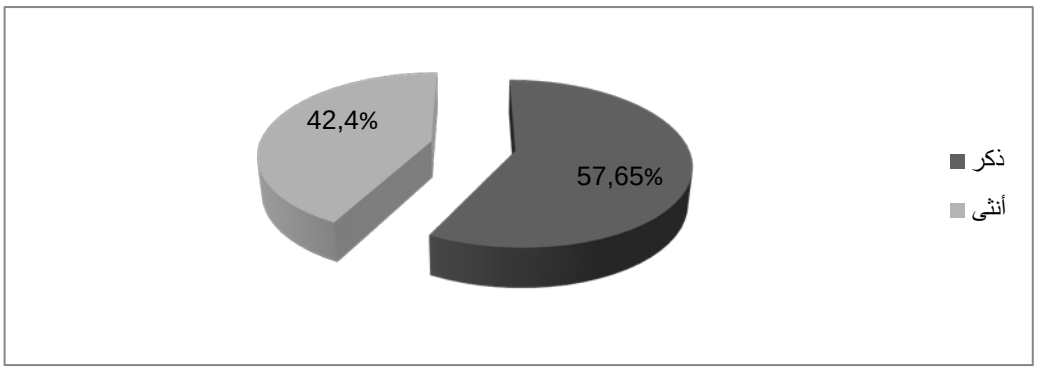

- **العمر:**

الجدول رقم (3-11): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر.

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	4	12.1
من 30 إلى 40 سنة	24	72.7
من 40 إلى 50 سنة	4	12.1
أكثر من 50 سنة	1	3.00
المجموع	33	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من الجدول (3-11) أن أغلب أفراد العينة هم الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة حيث بلغ عددهم 24 فردا أي ما نسبته 72,7 %من مفردات العينة، تليها الفئة العمرية أقل من 30 سنة والفئة العمرية من 40 إلى 50 سنة حيث بلغ عدد كل واحد منهما 4 أفراد أي ما نسبته 12,1 %من مفردات العينة وآخر مرتبة كانت للفئة العمرية الأكثر من 50 سنة حيث بلغ عدد أفرادها فردا واحدا أي بنسبة 3% والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر.

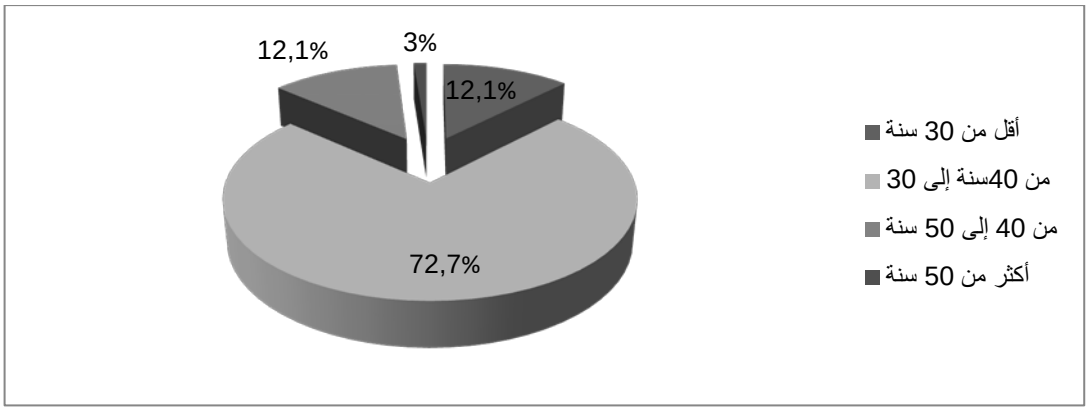

- **المؤهل العلمي:**

الجدول رقم (3-12): توزيع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
شهادة مهنية	1	3
بكالوريا	2	6.1
دراسات عليا	30	90.9
المجموع	33	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول (3-12) نلاحظ أن الفئة الغالبة هي الفئة ذات المستوى الجامعي الحاصلين على دراسات عليا والبالغ عددهم 30 فردا بنسبة 90,9% ثم تليها فئة الحاصلين على شهادة البكالوريا والبالغ عددهم فردين بنسبة 6.1 %وأخيرا تعود نسبة 3 %إلى أفراد العينة الحاصلين على شهادة مهنية والمقدرة عددهم بفرد واحد فقط والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(3-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

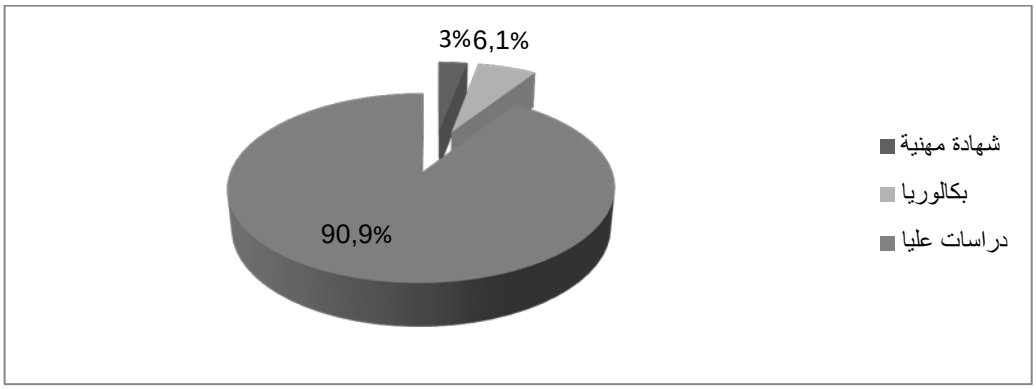

- **ميدان المؤهل العلمي:**

الجدول رقم (3-13): توزيع عينة الدراسة حسب متغير ميدان المؤهل العلمي

ميدان المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	18	54.5
إدارة مالية	7	21.2
اقتصاد	8	24,2
المجموع	33	%100

من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

من الجدول رقم (3-13): نلاحظ أن أغلب أفراد العينة تخصصهم العلمي محاسبة والبالغ عدهم 18 فردا بنسبة 54.5% في حين تعود نسبة 24.2 % إلى أفراد العينة المتخصصين في الاقتصاد والمقدر عددهم ب8 أفراد وأخيرا تعود نسبة 21.2% الذين تخصصهم إدارة مالية والبالغ عددهم 7 أفراد والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير ميدان المؤهل العلمي:

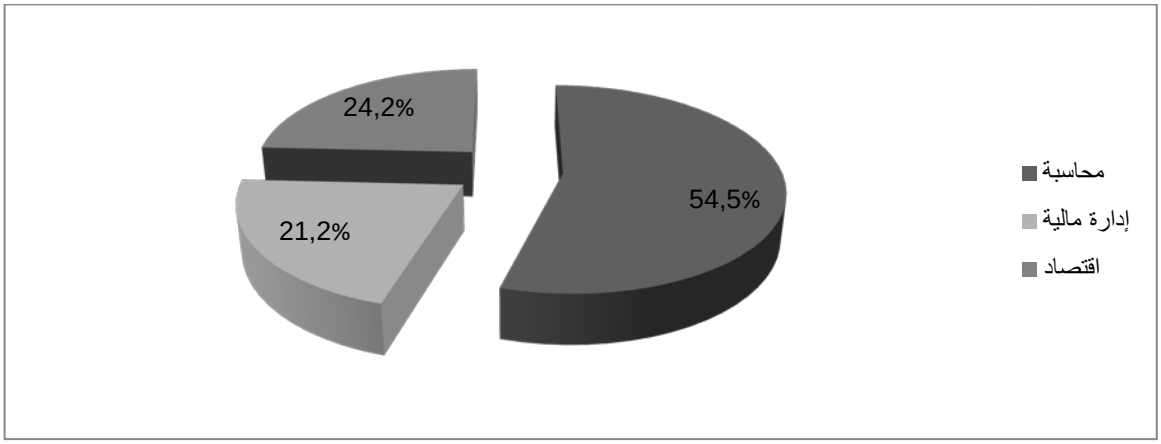

- **الوظيفة الحالية:**

الجدول رقم (3-14): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مدير	1	3
محاسب	28	85
مراجع حسابات	1	3
أكاديمي	1	3
وظيفة أخرى	2	6
المجموع	33	%100

من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

الشكل رقم (3-7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية.

من الجدول رقم (3-14): نلاحظ أن وظيفة محاسب هي الوظيفة المسيطرة بين الوظائف الأخرى بعدد يقدر بـــ 28 فرد بنسبة 85% ثم تليها وظيفة أخرى بعدد يقدر بفردين وبنسبة 6% ثم تليها باقي الوظائف من مدير إلى مراجع حسابات إلى أكاديمي بفرد واحد وبنسبة 3% لكل واحد منهما والشكل التالي يوضح ذلك:

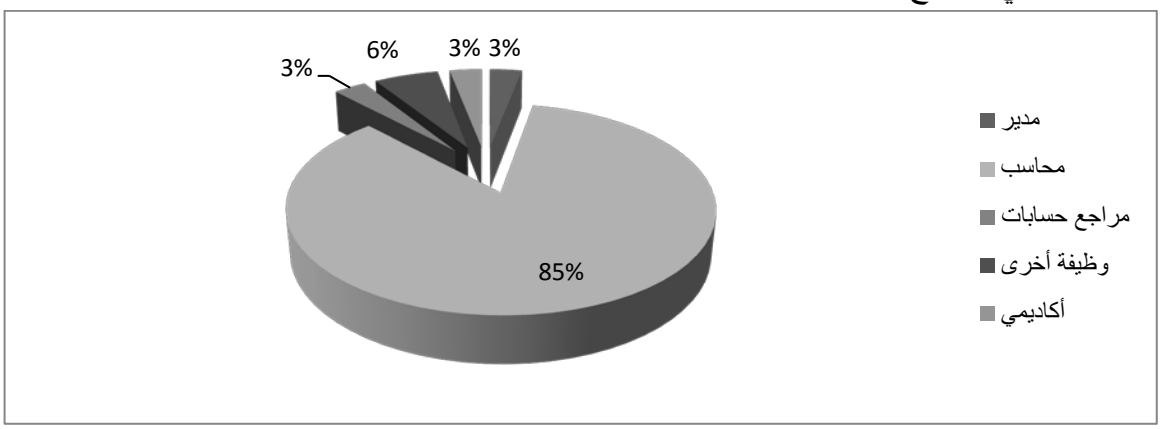

- **عدد السنوات الخبرة:**

الجدول رقم (3-15): توزيع افراد العينة حسب متغير عدد السنوات الخبرة.

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	8	24.2
بين 6 و 9 سنوات	10	30.3
بين 10 و15 سنة	14	42.5
أكثر من 15 سنة	1	03
المجموع	33	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول (3-15) نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم بين 10 و15 سنة والمقدر عددهم بـــ 14 فرد أي ما نسبته 42.5% ثم يليها أفراد العينة التي تتراوح سنوات خبرتهم المهنية بين 6 و9 سنوات والمقدر عددهم بـــ 10 أفراد أي بنسبة 30.3 %في حين تعود نسبة 24,2% إلى أفراد العينة الذي تتراوح سنوات خبرتهم المهنية إلى أقل من خمس سنوات والبالغ عددهم 8 أفراد أما أصحاب الخبرة الأكثر من 15 فقد بلغ عددهم 1 فرد أي بنسبة 3 %والشكل التالي يوضح ذلك:

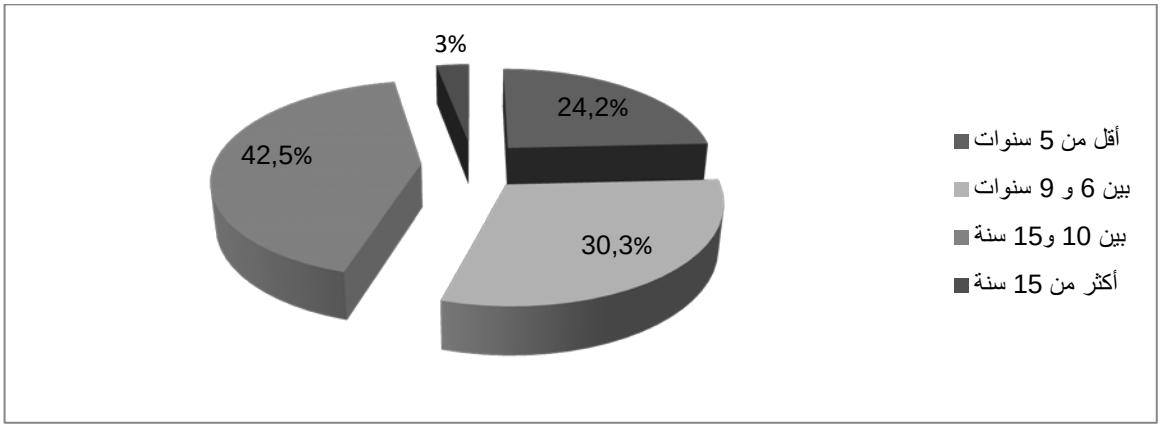

3.3.3. المعالجة الاحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب المناسبة اعتمادا على الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss وفيما يلي مجموعة من الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات:

- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس لكارت الخماسي لدرجة الاستخدام (غير موافق تماما، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماما)؛
- النسب المئوية والتكرارات: وذلك لمعرفة نسبة عدد أفراد العينة الذين اختاروا بين بدائل عبارات الاستبانة، حيث تحسب بقيمة عدد التكرارات الموافقة لعبارة ما على مجموع عدد أفراد العينة؛
- الوسط الحسابي: يعد الوسط الحسابي أكثر مقاييس النزعة المركزية المستخدمة لدى الإحصائيين ويعرف على أنه مجموع المشاهدات مقسوما على عددها، يستعمل لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض إجابات أفراد العينة؛
- الانحراف المعياري: هو أداة لقياس التشتت، ويعرف بأنه الجذر التربيعي للتباين، فبواسطته يمكن التعرف على انحراف إجابات أفراد العينة عن كل؛
- اختبار آلفا كرو نباخ: لمعرفة تيارات فقرات الاستبانة؛
- معامل الارتباط بيرسون : لقياس صدق الفقرات؛
- اختبار متوسط عينة الأحادية one dimpel text.

4.3.3.نتائج الدراسة الميدانية:

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى تحليل فقرات الدراسة ومناقشة واختبار فرضيات الدراسة.

1.4.3.3.تحليل فقرات الدراسة:

تم استخدام اختبارt للعينة الأحادية لتحليل فقرات الاستبانة وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذ كانت القيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) و مستوى الدلالة أقل من (0.05)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمةt المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) ومستوى الدلالة أكبر من (0,05).

❖ تحليل فقرات المحور الأول:

تم استخدام اختبارt العينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول رقم (3-16) الذي يبين آراء أفراد العينة الدراسة في المحور الأول (وجود أساس محكم وفعال القواعد الحوكة) وبصفة عامة تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المحور الأول يساوي (3.7359) و قيمة t المحسوبة تساوي (6.722) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) ومستوى الدلالة يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل أنه يوجد أساس محكم و فعال لقواعد الحوكمة في المؤسسة المينائية جن- جن.

الجدول رقم (3-16): تحليل فقرات المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
01	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات	2,9697	1,01504	0,171	0,865
02	تقوم الشركة بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنتظمة	4,0909	1,01130	6,179	0,000
03	قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكلف لأصحاب المصالح الحق في انتخاب أو عزل مجلس الإدارة	3,6970	0,84723	4,726	0,000
04	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الافصاح في الشركة	4,1515	0,90558	7,305	0,000
05	تقوم الهيئات الرقابية في الشركة بواجبها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة	3,3333	1,13652	1,685	0,102
06	تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان مصالح الجمهور في الشركة	3,6667	1,08012	3,546	0,001
07	تحرص الشركة على الظهور بصورة جيدة في المجتمع	4,2424	0,90244	7,909	0,000
	جميع الفقرات	3,7359	0,52021	6,722	0,000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (32) تساوي (2.04)

من الجدول (3-16) نلاحظ ما يلي:

- **الفقرة الأولى:** بلغ متوسط الحسابي (2.9697) وبلغت قيمة t المحسوبة (0.171) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.865) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على أنه: " لا يوجد إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركة المينائية جن جن".
- **الفقرة الثانية:** بلغ المتوسط الحسابي (4.0909) وبلغت قيمة t المحسوبة (6.197) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه "تقوم الشركة المينائية جن جن بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنتظمة ".
- **الفقرة الثالثة:** بلغ المتوسط الحسابي (3.6970) وبلغت قيمة t المحسوبة (4.726) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن" قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل لأصحاب المصالح الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الادارة ".
- **الفقرة الرابعة:** بلغ المتوسط الحسابي (4.1515) تبلغ قيمة t المحسوبة (7.305) وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.04) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أن قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل لأصحاب المصالح الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الادارة ".
- **الفقرة الخامسة:** بلغ متوسط الحسابي (3.3333) وبلغت قيمة t المحسوبة (1.685) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.102) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على أن الهيئات الرقابية في الشركة المينائية جن جن لا تقوم بواجبها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات حوكمة الشركات.
- **الفقرة السادسة:** بلغ متوسط الحسابي (3.6667) وبلغت قيمة t المحسوبة (3.546) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.001) وهي اقل من (0.05) مما يدل على أنه " تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركة المينائية جن جن ".

- **الفقرة السابعة:** بلغ المتوسط الحسابي (4.2424) وبلغت قيمة t المحسوبة (7.909) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.00) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أن الشركة المينائية جن جن تحرص على الظهور بصورة جيدة في المجتمع ".

❖ **تحليل فقرات المحور الثاني:**

تم استخدام اختبارt العينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول رقم (3-17) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني (توفر مقومات أصحاب المصالح في اساليب ممارسة قواعد الحوكمة) وبصفة عامة تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المحور الثاني يساوي (3.4697) وقيمة t المحسوبة تساوي (4.668) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) ومستوى الدلالة يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل " على توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة في المؤسسة المينائية جن جن ".

جدول رقم (3-17): تحليل فقرات المحور الثاني: توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
01	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون	3,4242	0,66287	3,677	0,001
02	يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العمليات في تحسين الأداء	3,2424	1,00095	1,391	0,174
03	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم	3,4242	0,83030	2,935	0,006
04	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم	3,3030	0,95147	1,830	0,077

05	يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي على الشركة	3,4848	0,71244	3,909	0,000
06	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية المشاركة	3,9394	0,82687	6,526	0,000
	جميع الفقرات	3,4697	0,57803	4,668	0,000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (32) تساوي (2.04).

من الجدول (3-17): نلاحظ ما يلي:

- **الفقرة الأولى:** بلغ متوسط الحسابي (3.4242) وبلغت قيمة t المحسوبة (3.677) أكبر من قيمة t الجدولة والتي تساوي (2.04) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية أكبر من القيمة الاحتمالية (0.001) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنه يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح في المؤسسة المينائية جن جن وفقا لأحكام القانون".
- **الفقرة الثانية:** بلغ المتوسط الحسابي (3.2424) وبلغت قيمة t المحسوبة (1.391) وهي أقل من قيمة t الجدولية التي تساوي (2.01) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.174) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على " أنه لا يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء في الشركة المينائية جن جن ".
- **الفقرة الثالثة:** بلغ متوسط الحسابي (3.4242) وبلغت قيمة t المحسوبة (2.935) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.006) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنه يتم إتاحة الفرصة في المؤسسة المينائية جن جن لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم ".
- **الفقرة الرابعة:** بلغ متوسط الحسابي (3.3030) وبلغت قيمة t المحسوبة (1.830) وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي (2.04)عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.077) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنه يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية".
- **الفقرة الخامسة:** بلغ المتوسط الحسابي (3.4848) وبلغت قيمة t المحسوبة (3.909) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04)عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية

(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنه يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركة المينائية جن جن".

- **الفقرة السادسة:** بلغ المتوسط الحسابي (3.9394) وبلغت قيمة t المحسوبة (6.526) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04)عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.000) وهي اقل من (0.05) مما يدل " على وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة المينائية جن جن ".

❖ **تحليل فقرات المحور الثالث:**

تم استخدام اختبار العينة الوحدة والنتائج مبنية في الجداول رقم (3-18) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثالث (توفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح) وبصفة عامة تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المحور الثالث يساوي (3.7710) وقيمة t المحسوبة تساوي (6.582) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) ومستوى الدلالة يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل " على توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح في المؤسسة المينائية جن جن ".

جدول رقم (3-18): تحليل فقرات المحور الثالث: توفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
01	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء	4,0000	0,86603	6,633	0,000
02	يتم الإفصاح عن النتائج المالية المحققة من طرف المؤسسة	3,8788	1,08275	4,662	0,000
03	يؤدي الإفصاح إلى اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق المساهمين	4,0000	0,90139	6,373	0,000
04	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم	4,0303	0,95147	6,220	0,000

05	يتم الإفصاح لأصحاب المصالح عن وجود ممارسة أو أسلوب غير أخلاقي	3,3333	1,29099	1,483	0,148
06	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة	3,9394	1,11634	4,834	0,000
07	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة	3,5455	1,12057	2,796	0,009
08	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الاجبارية	3,4545	1,06334	2,456	0,020
09	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته	3,7576	1,00095	4,348	0,000
	جميع الفقرات	3,7710	0,67297	6,582	0,000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (32) تساوي (2.04)

من الجدول (3-18) نلاحظ ما يلي:

- **الفقرة الأولى:** بلغ المتوسط الحسابي (4.000) وبلغت قيمة t المحسوبة (6.633) وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي (2.04) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنه يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء في المؤسسة المينائية جن جن".
- **الفقرة الثانية:** بلغ متوسط الحسابي (3.8788) وبلغت قيمة t المحسوبة (4.662) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنه يتم الإفصاح عن النتائج المحققة من طرف المؤسسة المينائية جن جن".
- **الفقرة الثالثة:** بلغ المتوسط الحسابي (4.000) وبلغت قيمة t المحسوبة (6.373) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أن الإفصاح يؤدي إلى اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح في المؤسسة المينائية جن جن".

- **الفقرة الرابعة:** بلغ متوسط الحسابي (4.0303) وبلغت قيمة t المحسوبة (6.220) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنه تم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين والتنفيذيين وكيفية اختيارهم في المؤسسة المينائية جن جن ".
- **الفقرة الخامسة:** بلغ المتوسط الحسابي (3.3333) وبلغت قيمة t المحسوبة (1.483) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.148) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على " أن لا يتم الإفصاح لأصحاب المصالح عن وجود ممارسة أو أسلوب غير أخلاقي في المؤسسة المينائية جن جن ".
- **الفقرة السادسة:** بلغ المتوسط الحسابي (3.9494) وبلغت قيمة t المحسوبة (4.834) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04)عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنه تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة في المؤسسة المينائية جن جن".
- **الفقرة السابعة:** بلغ المتوسط الحسابي (3.5455) وبلغت قيمة t المحسوبة (2.796) وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي (2.04) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.009) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنه يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة في المؤسسة المينائية جن جن ".
- **الفقرة الثامنة:** بلغ المتوسط الحسابي (3.4545) وبلغت قيمة t المحسوبة(2.456) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.02) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه " يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية في المؤسسة المينائية جن جن".
- **الفقرة التاسعة:** بلغ المتوسط الحسابي (3.7576) وبلغت قيمة t المحسوبة (4.348) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والت تساوي (2.04) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنه يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته في المؤسسة المينائية جن جن".

❖تحليل فقرات المحور الرابع:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج المبينة في الجدول (3-19) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الرابع (توفر مقومات الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية) وبصفة عامة تبين أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع يساوي (4.1576) وقيمة t المحسوبة تساوي (9.920) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) ومستوى الدلالة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05) مما يدل على " أنه تتوفر مقومات الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة المينائية جن جن ".

جدول رقم (3-19) : تحليل فقرات المحور الرابع تتوفر مقومات الافصاح المحاسبي جودة التقارير المالية.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
1	يتم الإفصاح عن التغيرات في البيانات المالية للشركة	4,0909	0,87905	7,129	0,000
2	يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة	4,1818	0,84611	8,024	0,000
3	يتم الإفصاح عن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية	4,1818	0,88227	7,695	0,000
4	يتم الإفصاح عن طبيعة المعلومات المحاسبية حسب أهميتها النسبية لمستخدميها	4,2121	0,78093	8,916	0,000
5	يتم الإفصاح عن التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وأحداث ومعاملات المؤسسة	4,1212	0,89294	7,213	0,000
	جميع الفقرات	4,1576	0,67037	9,920	0,000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (32) تساوي (2.04)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-19) ما يلي:

- **الفقرة الأولى:** بلغ المتوسط الحسابي (4.0909) وبلغت قيمة t المحسوبة (7.129) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04)عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنه يتم الإفصاح عن التغيرات في البيانات المالية للشركة المينائية جن جن ".
- **الفقرة الثانية:** بلغ المتوسط الحسابي (4.1818) وبلغت قيمة t المحسوبة (8.024) وهي أكبر من قيم t الجدولية والتي تساوي (2.04) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنه يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة المينائية جن جن ".
- **الفقرة الثالثة:** بلغ المتوسط الحسابي (4.1818) وبلغت قيمة t المحسوبة (7.695) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنه يتم الإفصاح عن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية في الشركة المينائية جن جن ".
- **الفقرة الرابعة:** بلغ المتوسط الحسابي (4.2121) وبلغت قيمة t المحسوبة (8.916) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04)عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنه يتم إفصاح عن طبيعة المعلومات المحاسبية حسب أهميتها النسبية لمستخدميها في المؤسسة المينائية جن جن ".
- **الفقرة الخامسة:** بلغ المتوسط الحسابي (4.1212) وبلغت قيمة t المحسوبة (7.213) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنه يتم الإفصاح عن التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وأحداث معاملات المؤسسة المينائية جن جن ".

2.4.3.مناقشة اختبار فرضيات الدراسة

لقد تم اختبار فرضيات الدراسة عن طريق قاعدة القرار التي تنص على رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 إذ كانت قيم t المحسوبة أكبر من قيم t الجدولية وذلك عند مستوى دلالة (0.05).

- ✓ **اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة تأثير بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في تحسين الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة الميناائية جن جن**

لاختبار الفرضية الأولى تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في الجدول رقم (3-20) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المحور الأول (وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة) يساوي (3.7359) وقيمة t المحسوبة تساوي (6.722) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) بينما تساوي القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على رفض الفرضية العدمية H_1 التي تنص على " أنه لا توجد علاقة تأثير بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في تحسين الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة الميناائية جن جن " وقبول الفرضية البديلة H_0 والتي تنص على " أنه توجد علاقة تأثير بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في تحسين الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة الميناائية جن جن "، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3-20): نتائج اختبار فرضية المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة:

المحور	محتوى المحور	المتوسط الحسابي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
الأول	وجود اساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	3.7359	6.722	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (32) تساوي (2.03)

- ✓ **اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة تأثير بين توفر مقومات تدعيم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة الميناائية جن جن**

لاختيار الفرضة الثانية تم استخدام اختبارt للعينة الواحدة وتبين النتائج في الجدول رقم (3-21) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات لمحور الثاني (توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة) يساوي 3.4697 وقيمة t المحسوبة تساوي (4.668) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على رفض الفرضية العدميةH_1 والتي تنص على أنه " لا توجد علاقة تأثير بين توفر مقومات تدعيم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة الميناائية جن جن ".

وقبول الفرضية البديلة H_0 التي تنص على أنه " توجد علاقة تأثير بين توفر مقومات تدعيم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة المينائية جن جن ".

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3-21): يبين نتائج اختبار فرضية المحور الثاني: توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة

المحور	محتوى المحور	المتوسط الحسابي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة	3.4697	4.668	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (32) هي (2.03)

- ✓ **اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة تأثير بين توفر مقومات الافصاح والشفافية على زيادة درجة الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للمؤسسة المينائية جن جن.**

لاختبار الفرضية الثالثة تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في الجدول رقم (3-22) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح) يساوي (3.7710) وقيمة t المحسوبة تساوي (6.582) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على رفض الفرضية العدمية H_1 والتي تنص على أن " لا توجد علاقة تأثير بين توفر مقومات الافصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للمؤسسة المينائية جن جن " وقبول الفرضية البديلة H_0 التي تنص على أنه " توجد علاقة تأثير بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للمؤسسة المينائية جن جن"

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3-22): نتائج اختبار فرضية المحور الثالث: مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح

المحور	محتوى المحور	متوسط الحسابي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
الثالث	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	3.7710	6.582	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (32) هي (2.04)

✓ **اختبار الفرضية الرابعة: توفر مقومات الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة المينائية جن جن.**

لاختبار الفرضية الرابعة تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في الجدول رقم (3-23) أن المتوسط الحسابي لجميع فترات المحور الرابع (توفر مقومات الافصاح المحاسبي جودة التقارير المالية) يساوي (4.1576) وقيمة t المحسوبة تساوي (9.920) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.04) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على رفض الفرضية العدمية H_1 التي تنص على أنه " لا تتوفر مقومات الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة المينائية جن جن"

وقبول الفرضية البديلة H_0 التي تنص على أنه " تتوفر مقومات الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة المينائية جن جن" والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3-23): نتائج اختبار فرضية المحور الرابع: توفر مقومات الإفصاح وجودة التقارير المالية.

المحور	محتوى المحور	المتوسط الحسابي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
الربع	توفر مقومات الإفصاح وجودة التقارير المالية.	4.1576	9.920	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (32) هي (2.04).

خلاصة الفصل:

يعد هذا الفصل تدعيما للفصول السابقة من خلال التحقق من الجانب النظري عند تطبيقه ميدانيا، حيث قمنا في هذا الفصل بتوزيع أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة على عينة من أفراد المؤسسة المينائية جن جن بولاية جيجل، وباستعمال البرنامج الاحصائي SPSS وكذا مجموعة من الاساليب الاحصائية ثم اختبار وإثبات صحة فرضيات الدراسة التالية:

- توفر إطار محكم وفعال لحوكمة الشركات يساهم في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسة محل الدراسة؛
- توجد علاقة تأثير بين توفر مقومات تدعيم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة؛
- توجد علاقة تأثير لمقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة؛
- يوجد إفصاح محاسبي وجودة تقارير مالية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

خاتمـــــة

لقد أصبح موضوع حوكمة الشركات من المواضيع الهامة في الكثير من دول العالم خاصة الدول المتقدمة منها والتي مستها الأزمات المالية وأدت إلى انتشار الفساد المالي والإداري بها بسبب نقص الشفافية وعدم الإفصاح عن المعلومات المالية والحسابية التي تعبر عن الأوضاع الحقيقية للشركات وتعد حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر من المعلومات المالية والجودة العالية حيث تقوم على مجموعة من المبادئ والقواعد التي أقرتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، حيث تعد إحدى الآليات المهمة والفعالة في تحسين الكفاءة والنمو الاقتصادي إلى جانب تعزيز الثقة في بيئة الأعمال لاستقطاب المستثمرين.

وقد حاولنا من خلال دراستنا لموضوع حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية معالجة إشكالية البحث والتي تتمحور حول كيفية تأثير قواعد حوكمة الشركات على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة المينائية جن جن ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية لهذا البحث

1. نتائج الدراسة:

لقد تم الوصول إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية

1.1. نتائج الدراسة النظرية:

من خلال دراستنا النظرية توصلنا إلى النتائج التالية:

- لحوكمة الشركات عدة تعاريف تختلف باختلاف المنظمات والمفكرين الذين قاموا بتعريفها غبر أنها تنتمي إلى نفس الإطار العام على نفس المعنى؛
- تقوم حوكمة الشركات على ست مبادئ وقواعد أرستها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي؛
- بدأت العديد من دول العالم خاصة المتقدمة منها وكذا الدول العربية في الاهتمام وممارسة تطبيق حوكمة الشركات وقد تم تنظيم وعقد العديد من المؤتمرات والندوات فيها، وذلك لإيضاح مفهوم حوكمة الشركات والتوعية بضرورة تطبيق قواعدها في مختلف المؤسسات؛

- يعتبر الافصاح المحاسبي من المبادئ الاساسية لحوكمة الشركات حيث يفترض هذا المبدأ أن تقوم الشركة بالتقرير عن كل المعلومات التي من شأنها أن تساهم في قرارات الأطراف التي لها علاقة بالشركة؛
- تعتبر حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات المفصح عنها ذات الجودة العالية.

2.1. نتائج الدراسة التطبيقية :

من خلال دراستنا الميدانية توصلنا إلى النتائج التالية :

- وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة المطبق من خلال تناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في الشركة بما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنتظمة إضافة إلى توفير تشريعات وقوانين واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركة إضافة إلى حرص الشركة على الظهور بصورة جيدة في المجتمع هذا ويجب على المؤسسة المينائية جن_ جن توفير اطار تنظيمي و قانوني ومؤسسي فعلا يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه، إضافة إلى ضرورة قيام الهيئات الرقابية بواجبها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة؛
- توفر مقومات أصحاب المصالح في ممارسة أساليب قواعد الحوكمة في المؤسسة المينائية جن_جن بحيث يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات تسهيل مهام كافة ذوي المصلحة في الشركة مثل الموردين والدائنين والعملاء والعاملين بالشركة وكافة الجهات الحكومية، وإتاحة الفرصة لهم للحصول على تعويضات مناسبة عند انتهاك حقوقهم، والسماح لهم بإخطار مجلس الإدارة بأي تصرفات أو مخالفات غير قانونية أو غير أخلاقية دون أن يترتب على هذا الإخطار أي مساس بحقوق تلك الأطراف تجاه الشركة الاتصال بهم من أجل ايجاد الطرق المختلفة لتأمين رأس المال الداخلي والخارجي لجذب الاستثمارات وتوفير استمرارية الشركة من خلال وجودآلية عمل بين أصحاب المصالح و مجلس الادارة ورغم هذا يجب تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء بالمؤسسة؛
- توفر مقومات الافصاح و الشفافية لجميع أصحاب المصالح في المؤسسة المينائية جن_جن بحيث يرتكز إطار حوكمة الشركات على تحقيق الافصاح والشفافية من خلال الافصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي والنتائج المالية المحققة من طرف المؤسسة والافصاح عن مكافأة مجلس

الإدارة والمديرين التنفيذين وكيفية اختيارهم وتوفير قنوات لنشر المعلومات لأصحاب المصالح في التوقيت المناسب وبطريقة عادلة مع الافصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وعلى الرغم من هذا فهي غير كافية ويجب العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية خصوصا عند وجود أي ممارسة أو أسلوب غير أخلاقي وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المستثمرين الأمن والأمان لأموالهم؛

- تتوفر مقومات الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بالمؤسسة المينائية جن جن وذلك من خلال الإفصاح عن التغيرات في البيانات المالية للشركة إضافة إلى الإفصاح عن السياسات المالية المطبقة في الشركة والإيضاحات المرفقة في القوائم المالية إضافة إلى الإفصاح عن طبيعة المعلومات المحاسبية حسب أهميتها النسبية لمستخدميها وكذا التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وأحداث ومعاملات المؤسسة.

2. **التوصيات:**

- ✓ إلزام الشركات الجزائرية على الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وخاصة المؤسسات الاقتصادية؛
- ✓ العمل على التعريف ونشر الوعي بأهمية حوكمة الشركات وتشجيع الشركة بتطبيق مبادئها من خلال عقد برامج تدريبية للموظفين والإطارات تعكس مفاهيم وثقافة تطبيقات الحوكمة ؛
- ✓ العمل على منح صلاحيات ودور لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الادارة مما يساهم في دعم وتشجيع الاستثمار؛
- ✓ العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وأتاحتها لجميع اصحاب المصالح؛
- ✓ العمل على تحديث الأطر التنظيمية والقانونية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين الأمر الذي يؤدي الى تنمية الاستثمار وتقوية دور الشركة في هذا المجال؛
- ✓ العمل على رفع مستوى الحوكمة للحد من درجة المخاطر وتخفيف الأثر السلبي لحالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي التي تحد من رغبة المستثمر في الاستثمار؛
- ✓ يجب إعطاء اهتمام كبير للإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية لما له من فوائد كبيرة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛
- ✓ العمل على إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بتطبيقات حوكمة الشركات؛

3. **أفاق الدراسة:** بعد دراستنا لهذا الموضوع يمكن اقتراح المواضيع التالية لتكون عناوين بحث مستقبلية :

- دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للشركة؛
- دور حوكمة الشركات في تحسين مهنة المحاسبة؛
- أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على هيكل رأس المال؛
- دور حوكمة الشركات في تحسين مناخ الاستثمار بالجزائر.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

الكتب بالغة العربية:

1. أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيق معاصر)، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2007.
2. أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامع، مصر، 2012.
3. أشرف جمال الدين، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامع، مصر، 2005.
4. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، مصر،2004.
5. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (القياس والافصاح والتقرير المالي)، الجزء الثاني، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2007.
6. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، مصر، 2005
7. القاضي حسين، المحاسبة الدولية، الطبعة الاولى، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، 2000.
8. رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
9. رضوان حلوة حنان، مدخل نظرية المحاسبة الإطار الفكري والتطبيقات العلمية، دار وائل للنشر ط2، 2009.
10. رضوان حلوة حنان ، النظرية المحاسبة ، مديرية المطبوعات الجامعية والكتب، حلب، 1991.
11. سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية، دار المنهج للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2010.
12. سيد عطا الله السيد، النظرية المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
13. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (القطاع العام والخاص والمصارف)، الدار الجامعية، مصر، 2007.
14. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم المبادئ التجارب)، شركات قطاع عام وخاص، الدار الجامعية، مصر، 2007.
15. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، مصر، 2005.

16. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.

17. عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة، اتحاد المصارف العربية، 2007.

18. قاسم محسن، إبراهيم الحبطي، زياد يحي السقا، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 2003.

19. كمال الخليفة أبو زيد، النظرية المحاسبية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005.

20. محسن أحمد الخيضري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، مصر، 2005.

21. محمد ابراهيم موسى، حوكمة الشركات المفيدة بسوق الاوراق المالية، الدار الجامعية، مصر.

22. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2005.

23. محمد سمير الصبان، المحاسبة المتوسطة (قواعد الافصاح المحاسبي لتحديد الدخل والمركز المالي)، الدار الجامعية، بيروت، 2000.

24. محمد علي بن عطاء، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار الراية والنشر والتوزيع، الاردن، 2009.

25. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، مصر.

26. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية مصر، 2006.

27. محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري والمالي، دراسة مقارنة، الدار الجامعية، مصر، 1999.

28. محمد مطر، موسى السويطي، التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح، دار وائل للنشر، الاردن، ط2، 2008.

29. مركز المشروعات الخاصة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات، القاهرة، 2006.

30. مؤيد راضي خنفر، غسان المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

المجلات:

31. أحمد رعدار، محمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2010.
32. خليل محمد، دور المحاسب الاداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة نبها، العدد 02، 2003.
33. ظاهر القشي، حازم الخطيب، حاكمية المؤسسية وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، مجلة أربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2006.

ثالثا: مذكرات جامعية

34. أحمد طلعة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير نقود مالية وبنوك، جامعة الاغواط، الجزائر، 2012.
35. أحمد عبد الهادي تسيير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير، جامعة غزة، فلسطين، 2006.
36. أمينة بوحاريش، بسمة بن عمر، دور حوكمة الشركات في تحسين جوة المعلومة المحاسبية، ماستر في علوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2015.
37. حسن عريض، رقية شويعل، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة جيجل، الجزائر، 2016.
38. رامي حسن الغزالي، دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2015.
39. عيسى صغير، حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2015.
40. ماجد اسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارب المالية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009.

41. مريم سايح، صبرينة عبو، دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة افساد المالي الإداري، مذكرة ماستر إدارة أعمال، الملحقة الجامعية مغنية، الجزائر، 2016.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات:

42. أحلام معزي، زهرة بني عامر، تقييم أداء الشركات من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن، 17، 18 افريل، 2003.

43. رضا جاد جدو، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الوطني حول حوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع رهانات وآفاق) جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 07-08 ديسمبر، 2010.

44. زرزار العياشي، أثر تطبيق حوكمة الشركات على الافصاح المحاسبي وجودة التقارب المالية للشركات، الملتقى الدولي الثامن الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع رهانات وآفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 07-08 ديسمبر، 2010.

45. زرزار العياشي، أثر تطبيق حوكمة الشركات على الافصاح المحاسبي وجودة التقارب المالية للشركات، الملتقى الدولي الثامن الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع رهانات وآفاق)، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2010.

46. عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، إرساء مبادئ الحوكمة في الشركات التأمين التعاوني، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 /2009، 2012.

47. شريفي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

48. محمد براق، عمر قمان، دور حوكمة الشركات في التنسيق بين آليات الرفاهية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والاداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012.

خامسا: القوانين والتشريعات:

49. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادر في ذو القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007.

50. ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 11 مارس 2011.

سادسا: المراجع باللغة الاجنبية:

الكتب:

51.Hermanssom danar and retterenberg, internal audit and erganisational gouvernance the institute of internal auditors, research foundation , 2003.

52. Jaque renard, théorie et pratique de l'audite interne,(paris , Edition d'organisation, 6 eme Edition, 2007).

سابعا: المواقع الإلكترونية:

53.OCDE, principe de gouvernement d'entreprise,2004, disponible sur le site d'internet : http:// www.oecd. Org. Consultation le : 07/12/2017.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل -

كلية العلوم الاقتصادية، التسيير وعلوم تجارية

قسم علوم التسيير

ماستر إدارة مالية

استمارة بحث مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

حـــــول:

أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

الأخ الكريم، الأخت الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تحية طيبة... وبعد

تعد الحوكمة هي اللبنة الأساسية لتحقيق حكم راشد قائم على الشفافية والمسائلة، لذا يسعى الطالب الباحث من وراء هذا الاستبيان، بإجراء دراسة ميدانية حول: " **أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية** " وهذا لمعرفة مدى أهمية تطبيق حوكمة الشركات في البيئة الجزائرية وتأثيرها على تحقيق جودة التقارير المالية والإفصاح المحاسبي ويدخل هذا البحث ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في اختصاص إدارة مالية، لذا نرجو من سيادتكم الإجابة على أسئلة الاستبيان لمعرفة آرائكم القيمة حول الموضوع، وذلك بوضع علامة (×) في الخانة المناسبة لوجهة نظركم.

علما أن إجابتكم ستبقى محفوظة ولن تستخدم إلا في موضوع الدراسة، وستكونون بإذن الله تعالى أحد المساهمين في هاته الدراسة. وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

الطالبين: **بوقدوم رضا**

أحمد قنون

القسم الأول: معلومات الشخصية.

1. الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2. العمر:

أقل من 30 سنة ☐ من 30إلى 40 سنة ☐

من 40 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

3. المؤهل العلمي:

شهادة مهنية ☐

بكالوريا ☐

دراسات عليا ☐

4. ميدان المؤهل العلمي:

محاسبة ☐ اقتصاد ☐

إدارة مالية ☐

ميادين أخرى حددها:.....

5. الوظيفة الحالية:

مدير ☐ أكاديمي ☐

محاسب ☐ مراجع حسابات ☐

وظيفة أخرى حددها.....

6. عدد سنوات الخبرة المهنية (الأقدمية).

أقل من 5 سنوات ☐ بين 10 و15 سنة ☐

بين 6 و9 سنوت ☐ أكثر من 15 سنة ☐

المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات.

الرقم	الأسئلة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يتوفر إطار تنظيمي فعّال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات					
02	تقوم الشركة بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنتظمة					
03	قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل لأصحاب المصالح الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة					
04	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في الشركة					
05	تقوم الهيئات الرقابية في الشركة بواجبها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات حوكمة الشركات					
06	تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركة					
07	تحرص الشركة على الظهور بصورة جيدة في المجتمع.					

المحور الثاني: توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات.

الرقم	الأسئلة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون					
02	يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء					
03	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم.					
04	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية					
05	يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركات.					
06	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة					

المحور الثالث: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.

الرقم	الأسئلة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء					
02	يتم الإفصاح عن النتائج المالية المحققة من طرف المؤسسة					
03	يؤدي الإفصاح إلى اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح					
04	يتم الإفصاح عن مكافئة مجلس الإدارة والإداريين التنفيذيين وكيفية اختبارهم					
05	يتم الإفصاح لأصحاب المصالح عن وجود ممارسة أو أسلوب غير أخلاقي					
06	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة					
07	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة					
08	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية					
09	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته					

المحور الرابع: مدى توفر مقاومات الإفصاح المحاسبي لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

الرقم	الأسئلة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يتم الإفصاح عن التغيرات في البيانات المالية للشركة					
02	يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة					
03	يتم الإفصاح عن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية					
04	يتم الإفصاح عن طبيعة المعلومات المحاسبية حسب أهميتها النسبية لمستخدميها					
05	يتم الإفصاح عن التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وأحداث ومعاملات المؤسسة					

التكرارات والنسب

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	19	57,6	57,6	57,6
	انثى	14	42,4	42,4	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 30 سنة	4	12,1	12,1	12,1
	من 30 الى 40 سنة	24	72,7	72,7	84,8
	من 40 الى 50 سنة	4	12,1	12,1	97,0
	اكثر من 50 سنة	1	3,0	3,0	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

المؤهل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	شهادة مهنية	1	3,0	3,0	3,0
	بكلوريا	2	6,1	6,1	9,1
	ليسانس	30	90,9	90,9	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

ميدان_المؤهل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة	18	54,5	54,5	54,5
	اقتصاد	8	24,2	24,2	78,8
	ادارة مالية	7	21,2	21,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	رئيس مصلحة	1	3,0	3,0	3,0
	اكاديمي	1	3,0	3,0	6,1
	محاسب	28	84,8	84,8	90,9
	مراجع حسابات	1	3,0	3,0	93,9
	امين الصندوق	1	3,0	3,0	97,0
	ملحق اداري	1	3,0	3,0	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 5 سنوات	8	24,2	24,2	24,2
	بين 6 و 9سنوات	10	30,3	30,3	54,5
	بين10 و15سنة	14	42,4	42,4	97,0
	اكثر من 15 سنة	1	3,0	3,0	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

الانحراف والمتوسط للعبارات

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
VAR00001	33	2,9697	1,01504	,17670
VAR00002	33	4,0909	1,01130	,17604
VAR00003	33	3,6970	,84723	,14748
VAR00004	33	4,1515	,90558	,15764
VAR00005	33	3,3333	1,13652	,19784
VAR00006	33	3,6667	1,08012	,18803
VAR00007	33	4,2424	,90244	,15709
VAR00008	33	3,4242	,66287	,11539
VAR00009	33	3,2424	1,00095	,17424
VAR00010	33	3,4242	,83030	,14454
VAR00011	33	3,3030	,95147	,16563
VAR00012	33	3,4848	,71244	,12402
VAR00013	33	3,9394	,82687	,14394
VAR00014	33	4,0000	,86603	,15076
VAR00015	33	3,8788	1,08275	,18848
VAR00016	33	4,0000	,90139	,15691
VAR00017	33	4,0303	,95147	,16563
VAR00018	33	3,3333	1,29099	,22473
VAR00019	33	3,9394	1,11634	,19433
VAR00020	33	3,5455	1,12057	,19507
VAR00021	33	3,4545	1,06334	,18510
VAR00022	33	3,7576	1,00095	,17424
VAR00023	33	4,0909	,87905	,15302
VAR00024	33	4,1818	,84611	,14729
VAR00025	33	4,1818	,88227	,15358
VAR00026	33	4,2121	,78093	,13594
VAR00027	33	4,1212	,89294	,15544

الانحراف والمتوسط للاستمارة والمحاور

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Variance
المقياس	33	3,7666	,52021	,271
المحور1	33	3,7359	,62894	,396
المحور2	33	3,4697	,57803	,334
المحور3	33	3,7710	,67297	,453
المحور4	33	4,1576	,67037	,449
N valide (liste)	33			

اختبار t للعبارات T TEST

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
VAR00001	-,171	32	,865	-,03030	-,3902	,3296
VAR00002	6,197	32	,000	1,09091	,7323	1,4495
VAR00003	4,726	32	,000	,69697	,3966	,9974
VAR00004	7,305	32	,000	1,15152	,8304	1,4726
VAR00005	1,685	32	,102	,33333	-,0697	,7363
VAR00006	3,546	32	,001	,66667	,2837	1,0497
VAR00007	7,909	32	,000	1,24242	,9224	1,5624
VAR00008	3,677	32	,001	,42424	,1892	,6593
VAR00009	1,391	32	,174	,24242	-,1125	,5973
VAR00010	2,935	32	,006	,42424	,1298	,7187
VAR00011	1,830	32	,077	,30303	-,0343	,6404
VAR00012	3,909	32	,000	,48485	,2322	,7375
VAR00013	6,526	32	,000	,93939	,6462	1,2326
VAR00014	6,633	32	,000	1,00000	,6929	1,3071
VAR00015	4,662	32	,000	,87879	,4949	1,2627
VAR00016	6,373	32	,000	1,00000	,6804	1,3196
VAR00017	6,220	32	,000	1,03030	,6929	1,3677
VAR00018	1,483	32	,148	,33333	-,1244	,7911
VAR00019	4,834	32	,000	,93939	,5436	1,3352
VAR00020	2,796	32	,009	,54545	,1481	,9428
VAR00021	2,456	32	,020	,45455	,0775	,8316
VAR00022	4,348	32	,000	,75758	,4027	1,1125
VAR00023	7,129	32	,000	1,09091	,7792	1,4026
VAR00024	8,024	32	,000	1,18182	,8818	1,4818
VAR00025	7,695	32	,000	1,18182	,8690	1,4947
VAR00026	8,916	32	,000	1,21212	,9352	1,4890
VAR00027	7,213	32	,000	1,12121	,8046	1,4378

T TEST للمحاور tاختبار

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
المقياس	8,465	32	,000	,76655	,5821	,9510
المحور1	6,722	32	,000	,73593	,5129	,9589
المحور2	4,668	32	,000	,46970	,2647	,6747
المحور3	6,582	32	,000	,77104	,5324	1,0097
المحور4	9,920	32	,000	1,15758	,9199	1,3953

الثباث للاستمارة والمحاور

الاستمارة

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	33	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	33	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,908	27

المحاور

م1

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,754	7

م2

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,778	6

م3

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,820	9

م4

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,841	5

الارتبط بين المقياس والمحاور – المحاور والعبارات

الارتبط بين المقياس والمحاور

Corrélations

		المقياس	المحور1	المحور2	المحور3	المحور4
المقياس	Corrélation de Pearson	1	,802**	,627**	,959**	,755**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000
	N	33	33	33	33	33
المحور1	Corrélation de Pearson	,802**	1	,321	,723**	,409*
	Sig. (bilatérale)	,000		,068	,000	,018
	N	33	33	33	33	33
المحور2	Corrélation de Pearson	,627**	,321	1	,498**	,271
	Sig. (bilatérale)	,000	,068		,003	,127
	N	33	33	33	33	33
المحور3	Corrélation de Pearson	,959**	,723**	,498**	1	,746**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,003		,000
	N	33	33	33	33	33
المحور4	Corrélation de Pearson	,755**	,409*	,271	,746**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,018	,127	,000	
	N	33	33	33	33	33

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الارتباط بين المحاور والعبارات

م1

Corrélations

		المحور1
المحور1	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	33
VAR00001	Corrélation de Pearson	,204
	Sig. (bilatérale)	,255
	N	33
VAR00002	Corrélation de Pearson	,804**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	33
VAR00003	Corrélation de Pearson	,532**
	Sig. (bilatérale)	,001
	N	33
VAR00004	Corrélation de Pearson	,786**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	33
VAR00005	Corrélation de Pearson	,670**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	33
VAR00006	Corrélation de Pearson	,786**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	33
VAR00007	Corrélation de Pearson	,675**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	33

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

م2

Corrélations

		المحور2	VAR00013
المحور2	Corrélation de Pearson	1	,410*
	Sig. (bilatérale)		,018
	N	33	33
VAR00008	Corrélation de Pearson	,755**	-,009
	Sig. (bilatérale)	,000	,962
	N	33	33
VAR00009	Corrélation de Pearson	,733**	,056
	Sig. (bilatérale)	,000	,757
	N	33	33
VAR00010	Corrélation de Pearson	,798**	,175
	Sig. (bilatérale)	,000	,330
	N	33	33
VAR00011	Corrélation de Pearson	,727**	,342
	Sig. (bilatérale)	,000	,052
	N	33	33
VAR00012	Corrélation de Pearson	,758**	,104
	Sig. (bilatérale)	,000	,563
	N	33	33
VAR00013	Corrélation de Pearson	,410*	1
	Sig. (bilatérale)	,018	
	N	33	33

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

م3

Corrélations

		المحور3
المحور3	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	33
VAR00014	Corrélation de Pearson	0,739
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	33
VAR00015	Corrélation de Pearson	,699**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	33
VAR00016	Corrélation de Pearson	,647**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	33
VAR00017	Corrélation de Pearson	,526**
	Sig. (bilatérale)	,002
	N	33
VAR00018	Corrélation de Pearson	,546**
	Sig. (bilatérale)	,001
	N	33
VAR00019	Corrélation de Pearson	,799**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	33
VAR00020	Corrélation de Pearson	,696**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	33
VAR00021	Corrélation de Pearson	,664**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	33
VAR00022	Corrélation de Pearson	,492**

	Sig. (bilatérale)	,004
	N	33

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

م4

Corrélations

		المحور4
المحور4	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	33
VAR00030	Corrélation de Pearson	,686**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	33
VAR00035	Corrélation de Pearson	,818**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	33
VAR00036	Corrélation de Pearson	,912**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	33
VAR00037	Corrélation de Pearson	,639**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	33
VAR00038	Corrélation de Pearson	,844**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	33

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية إذ تعد حوكمة الشركات بمثابة اللبنة الأساسية لتحقيق الشفافية والحد من الفساد المالي والمحاسبي.

ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بدراسة ميدانية في المؤسسة المينائية جن جن بولاية جيجل وقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث استخدمنا الاستبانة تم توزيعها على إطارات وموظفي مصلحة المحاسبة والمالية بالمؤسسة المينائية جن جن وتم استخدام برنامج التحليل الاحصائي spss في تحليل البيانات واختبار الفرضيات وقد توصلت هده الدراسة إلى أنه توجد علاقة تأثير كبيرة بين قواعد حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية .

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي، جودة التقارير المالية.

Rèsumè :

La présente étude a pour but de rendre compte de l'effet qui peut être produit en appliquant des règles consistant à la gouvernance et la clairvoyance en comptabilité ainsi que la qualité des rapport financiers .en effet la gouvernance des compagnies et des sociétés est considérée comme le chainon essentiel étant donné qu'elle permet d'avoir plus de transparence à éradiquer la corruption.

En vue de franchir les objectifs voulus derrière cette recherche, nous avons mené un travail de terrain au niveau de l'établissement portuaire « jen-jen » à Jijel . ainsi ,nous nous sommes référés à une méthode descriptive et analytique ,à la fois , et ce en recueillant toutes les données telles qu'elle sont indiquées dans leurs sources premières et secondaires.au fait ,nous avons suivi une démarche fondée et qui a été communiquée à tous les fonctionnaires du service de comptabilité et des finances au niveau de l'établissement portuaire.de surcroit ,nous avons utilisé le programme d'analyse statistique appelé « spss » afin d'interpréter les données et examiner la véracité des hypothèses.

Au bout de ce travail, nous avons confirmé l'existence d'une relation d'influence entre les règles de gouvernance des sociétés et la déclaration comptable ainsi que la qualité des rapports financiers/

mot clés : gouvernance des sociétés, déclaration comptable, La qualité des rapports financier. .